

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
المسار: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة
من إعداد الطالب : مسعود شطبية

بعنوان

التنظيم المحاسبي في شركات التأمين
وفق النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة شركات التأمين منطقتي ورقلة وغارداية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013 / 06 / 19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/عزاوي أعمر	(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
الأستاذ/ علي بن ساحة	(أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
الأستاذ/سلامي أحمد	(أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمنه وآلائه، وأصلي وأسلم على صفوة

أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى من وصاني ربي ببرهما والإحسان إليهما والذي الكريمين

إلى من تربيت معهم وسندي في الحياة : إخوتي وأخواتي وأقاربي

خاصة وردتي العائلة "أنفال" و "مرام"

إلى أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين أحببتهم وعاشرتهم طيلة أيام الدراسة وخاصة الجامعيين

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وخلاصة عملي

إلى كل من نساهم قلبي، ولم ينساهم قلبي

إلى شهداء الشعب الفلسطيني، حماة المسجد الأقصى والأرض الطاهرة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

مسعود

الشكر

نشكر الله عز وجل ونحمده على ما وهبنا من عقل وألهمنا الصبر ومكننا من تخطي الصعاب، ونشكر كل من ساعدنا و شجعنا على إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، كما نشكر جميع الأساتذة الذين نورونا بمعارفهم و أرشدونا بتوجيهاتهم و نخص بالذكر الأستاذ المشرف بن ساحة علي.

وكذا جميع الزملاء الذين لم ييخلوا علينا بعونهم وتوجيهاتهم.

شكرا لكل من حفزنا على العمل ولو بابتسامة أو كلمة تشجيع، والحمد لله.

الملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي الجديد للتنظيم المحاسبي لشركات التأمين، بالإضافة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي والتعرف على الحسابات الخاصة به. حيث تم استخدام استبيان وجهه للمحاسبين المهنيين في قطاع التأمين والقيام بتربص في شركة التأمين لجمع المعلومات والمعطيات محاولين بذلك الإجابة على إشكالية البحث. وخلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساعد على تسهيل عملية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية، مدونة الحسابات، التسجيل المحاسبي.

Abstract:

The objective of this study is related to the convenience of the new Algerian Financial Accounting System with respect to accounting organization at insurance companies. We tried to recognize the new accounts and items concerns the insurance activities. We applied a questionnaire to the professional accountants, and the observation methods to collect information and data in the aim to answer our problematic. The main result is that Financial Accounting System helps to make the operation of accounting organization easy.

The key words: Financial Accounting System, international accounting standards, financial statements, blogs of accounts, Accounting Constraints

الفهرس

الصفحة	الفهرس
	الإهداء
	الشكر
V	الملخص.....
VI	الفهرس.....
VIII	قائمة الجداول.....
X	قائمة الأشكال.....
XII	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....
الفصل الأول : الإطار العام للتنظيم المحاسبي	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين.....
03	المطلب الأول: مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.....
04	المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين.....
05	المطلب الثالث: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات.....
07	المطلب الرابع: التسجيل لأهم العمليات.....
09	المطلب الخامس: القوائم المالية.....
12	المطلب السادس: محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية.....
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
15	المطلب الأول: الدراسة الأولى توهامي مليكة.....

16	المطلب الثاني: الدراسة الثانية نور الدين بعيليش.....
17	المطلب الثالث: الدراسة الثالثة لعشيبي أسامة
18	خلاصة:
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
20	تمهيد.....
21	المبحث الأول: إعداد الاستبيان.....
21	المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان.....
22	المطلب الثاني: هيكل الاستبيان.....
22	المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها.....
25	المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.....
26	المطلب الأول: خصائص العينة.....
30	المطلب الثاني: مستوى فهم المحاسبين للمحاسبة.....
36	المطلب الثالث: ملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي.....
42	المطلب الرابع: موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية.....
47	المطلب الخامس: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان.....
52	المطلب السادس: المقارنة مع الدراسات السابقة.....
53	خلاصة.....
55	خاتمة.....
59	قائمة المراجع.....
61	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين	01-01
22	الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان	02-02
23	الاستثمارات الموزعة على الشركات	02-03
25	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	02-04
26	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	02-05
27	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	02-06
28	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	02-07
29	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-01	02-08
30	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-02	02-09
31	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-03	02-10
32	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-04	02-11
32	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-05	02-12
33	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-06	02-13
34	نتائج الإجابة على السؤال رقم II-07	02-14
35	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-01	02-15
36	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-02	02-16
37	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-03	02-17
38	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-04	02-18
38	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-05	02-19
39	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-06	02-20
40	نتائج الإجابة على السؤال رقم III-07	02-21
41	نتائج الإجابة على السؤال رقم IV-01	02-22

42	نتائج الإجابة على السؤال رقم IV-02	02-23
43	نتائج الإجابة على السؤال رقم IV-03	02-24
44	نتائج الإجابة على السؤال رقم IV-04	02-25
44	نتائج الإجابة على السؤال رقم IV-05	02-26
45	نتائج الإجابة على السؤال رقم IV-06	02-27
47	قيم مقياس ليكارت الثلاثي	02-28
47	مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين	02-29
48	يوضح مدى ملائمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي	02-30
50	موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية	02-31

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	مجموع استمارات الاستبيان	02-01
24	توزيع استمارات الاستبيان	02-02
25	تمثيل أفراد العينة حسب الجنس	02-03
26	تمثيل أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	02-04
27	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المهنة	02-05
28	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	02-06
29	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-01	02-07
30	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-02	02-08
31	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-03	02-09
32	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-04	02-10
33	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-05	02-11
33	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-06	02-12
34	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم II-07	02-13
35	نتائج الإجابة على المحور الثاني	02-14
36	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-01	02-15
36	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-02	02-16
37	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-03	02-17
38	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-04	02-18
39	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-05	02-19
39	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-06	02-20
40	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم III-07	02-21
41	نتائج الإجابة على المحور الثالث	02-22

42	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم VI-01	02-23
42	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم VI-02	02-24
43	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم VI-03	02-25
44	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم VI-04	02-26
45	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم VI-05	02-27
45	تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم VI-06	02-28
46	نتائج الإجابة على المحور الرابع	02-29

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
62	شكل الميزانية (قائمة المركز المالي)	01
65	شكل جدول حسابات النتائج	02
67	شكل جدول تدفقات الخزينة	03
69	جدول تغير الأموال الخاصة	04
70	استمارة الاستبيان	05

المقدمة العامة

توطئة:

تلعب محاسبة التأمين دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص استخدام الموارد، ويعتبر النظام المحاسبي شبكة الاتصال الرسمية التي تنتج المعلومات تلقائيا والتي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية والتي تكون محددة مسبقا من خلال التنظيم.

حيث سعت الجزائر جاهدة أن يشمل النظام المحاسبي كل المؤسسات، ومن بينها شركات التأمين التي لها خصوصيات في معاملاتها وبالتالي من الضروري وجود أنظمة وتشريعات قانونية تنظم المحاسبة، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تطوير الأنشطة الاقتصادية فمن المؤكد أن شركات التأمين تعرضت لإجراءات الإصلاح المحاسبي من خلال تطبيقها النظام المحاسبي المالي، حيث يقوم هذا النظام المحاسبي بتجميع وتصنيف وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية للملاءمة التي تتعلق بالعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية محددة، ولذا فإنه من الضروري الاهتمام بهذا النظام ومحاولة تطويره من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

وتتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

ما مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين؟ وما مدى معرفة المحاسبين للمعايير المحاسبية الدولية؟

ولمعالجة الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما مدى فهم المحاسبين في قطاع التأمين للثقافة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي؟

- ما مدى ملاءمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي؟

- ما مدى معرفة المحاسبين للمعايير المحاسبية الدولية؟

فرضيات البحث:

- من المفترض أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة محاسبية كافية تسهل عليهم أداء مهامهم؛

- التنظيم المحاسبي يتلاءم مع طبيعة نشاط التأمين؛

- المحاسبين ليس لديهم أي فكرة عن المعايير المحاسبية الدولية لأنهم مهنيين وليس أكاديميين.

مبررات اختيار الموضوع:

- إن لاختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية ومن أهمها:
- الاهتمام الشخصي بموضوع المحاسبة في شركات التأمين؛
- في حدود إطلاعي فإن المحاسبة في شركات التأمين من المواضيع القليلة تناول؛
- التطورات التي شهدتها الجزائر في ظل انتقالها للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي أردنا إبراز ضرورة إتباع ذلك بمعايير المحاسبة الدولية؛
- فتح آفاق مستقبلية أخرى لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الموضوع بتزامنه مع التغيرات التي طرأت في الأنظمة المحاسبية بالجزائر، وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي ساهم دون شك في خلق المناخ الملائم لترقية الممارسة المحاسبية وجعلها تواكب التطورات التي تحصل في الدول التي من حولنا، وهذا لان النظام المحاسبي المالي يستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية.

أهداف البحث:

بالإضافة للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين؛
- التعرف على الحسابات الخاصة بشركات التأمين؛
- استقصاء آراء المهنيين (المحاسبين) حول جملة من القضايا المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الإجراءات والجهود التي تبذلها شركات التأمين الجزائرية في هذا المجال؛
- جعل هذه الدراسة من بين المراجع العلمية في هذا الموضوع لاسيما الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة:

هناك حدود مكانية وأخرى زمانية:

- الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بمجموعة شركات التأمين التي تنشط في الجزائر، كونها تضمنت المسح عن طريق الاستبيان، والذي مس عينة من المحاسبين الذين ينتمون لقطاع التأمين.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين أفريل و ماي 2013 بعدد من شركات التأمين.

منهج الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، واعتمدنا على منهج دراسة الحالة في جانب تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، ولقد تم استخدام تقنيتي الإستبيان و المقابلة الشخصية بغية تتبع واقع عينة من شركات التأمين الجزائرية، بهدف التعرف على مختلف المراجع و البحوث المتناولة لموضوع الدراسة، من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع.

هيكل البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للتنظيم المحاسبي يحتوي هذا الفصل على مبحثين الأول يتناول التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين و الثاني يتناول الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فيتناول الدراسة الميدانية ويضم هذا الفصل مبحثين، في المبحث الأول يضم إعداد الاستبيان و الثاني معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

صعوبات البحث:

واجهتنا عند إعدادنا للمذكرة عدة مشاكل منها:

- نقص المراجع في الموضوع؛
- صعوبة في تجاوب عينة الدراسة مع الموضوع المقدم؛
- ضيق الوقت المقدم لإعداد المذكرة.

الفصل الأول: الإطار العام للتنظيم

المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد:

إن النشاط التأميني ما هو إلا تطبيق الفروض والمبادئ و القواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية ، حيث يعنى هذا النظام بدراسة النشاط الذي تقوم به الوحدات المحاسبية في أشكاله المتعددة، وقياس الأثر الذي يترتب على ذلك النشاط، وعرض نتائجه في فترات دورية مختلفة ومنتظمة، وبناء على هذا فإن شركات التأمين تتفق مع المنشآت الاقتصادية الأخرى كونها وحدة اقتصادية تقوم باستخدام كمية من الأموال من مصادر مختلفة واستثمارها بغية تحقيق عائد مناسب على هذه الأموال.

المبحث الأول: التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين

لا يختلف التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين على غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستنديه وأخرى دفترية إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات ، ولذلك سنتناول في هذا المبحث ما يلي :

- الإطار العام للتنظيم المحاسبي في شركات التأمين؛
- خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين؛
- مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات؛
- التسجيل لأهم العمليات؛
- القوائم المالية في شركات التأمين؛
- محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة أو نسق مترابطة من الأجزاء أو العناصر التي في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام ، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التي صمم لأجلها، ويعتمد نجاح وفعالية النظام في تحقيق أهدافه المرجوة على سلامة الهيكل التنظيمي وتعاون الأفراد ومدى رغبتهم في تحقيق بلوغ هذه الأهداف ، فضلا عن ذلك يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تتمثل في المجموعة المستندية و المجموعة الدفترية ثم مجموعة التقارير و القوائم المالية . وبناء على ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي كالتالي:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹

¹ وزارة المالية، القانون رقم 07/ 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 الجزائر، ص 3 .

"نسق متكامل من الموارد البشرية والمالية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط و التزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنظمة بقصد خدمة الأطراف الداخلية و الخارجية"¹.

الفرع الثاني: وظائف المحاسبة في شركات التأمين

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني، إصدار الوثائق، العمولات، إعادة التأمين، المحصصات، الاستثمارات، التعويضات والاستردادات، مصر وفات أخرى... الخ².

حيث تقوم المحاسبة في شركات التأمين بالوظائف التالية:

- إجراء مجز بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية وصولا إلى مجموعة من المفاهيم المحاسبية التأمينية التي تعكس طبيعة النشاط التأميني؛
- قياس وتحليل وتسجيل الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعات أن يتم التسجيل أولا بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني؛
- تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتأمين، مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات و النواتج الختامية لشركات التأمين.

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين³

لا بد إن لسمات نشاط التأمين انعكاساتها على السمات الرئيسية للنشاط المحاسبي في منشآت التأمين، و أهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في منشآت التأمين:

الفرع الأول: مفهوم الوحدة المحاسبية

يمكن تقسيم منشأة التأمين إلى وحدات صغيرة يمثل كل منها مركزاً من مراكز المسؤولية مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز من هذه المراكز، أما كيفية النظر إلى هذه الوحدة المحاسبية أو كيفية تفسير شخصيتها

¹ لعشبي أسامة، داري حنان، التنظيم المحاسبي و الجبائي، مذكرة ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص33.

² نساء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص75.

³ محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006، ص24.

كوحدة محاسبية مستقلة ، فان نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في منشأة التأمين.

الفرع الثاني: عدم التأكد و أثره على القياس المحاسبي

يرتكز نشاط التأمين أساسا على مبدأ توافر عدم التأكد ، أي إن طبيعته احتمالية ، كما يؤدي إلى صعوبة قياس النفقات و الإيرادات ، كما يؤدي إلى اتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح و خسارة في ظل عدم التأكد و بين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل إليها في حال التأكد .

كما يلاحظ صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية نظراً لعدم وجود عناصر هذه التكلفة، و مع ذلك فهناك ضرورة لتحديد الأسعار مقدماً ، مما يتطلب الاعتماد على الخبرة السابقة ، و افتراض أن اتجاه الأحداث مستقبلاً لن يختلف كثيراً عن اتجاهها في الماضي ، و من هنا فان تحديد التكلفة يعتمد على مجموعة من الفروض و الاحتمالات التي تؤثر بدرجة كبيرة أيضاً على دقة نتائج الأعمال المحققة في منشآت التأمين .

الفرع الثالث: الاستقلال الفرعي للأنشطة التأمين وأثره محاسبياً

قد يطلب من شركة التأمين تبيان نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين ، وهذا يتطلب توصيفاً دقيقاً لعناصر الإيرادات و النفقات ، و تحديد أسس عادلة للتوزيع النفقات على الفروع المختلفة ، بغية الوصول إلى نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات و بالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع على حدة ، وبعد تحديد نتيجة الأعمال لكل فرع على حده ، يتم ترحيلها إلى الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيداً للوقوف على أعمال المنشأة بشكل إجمالي .

المطلب الثالث:مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

-عرض مختصر لحسابات شركة التأمين:¹

المجموعة الأولى :حسابات رؤوس الأموال(لم تتغير ما عدا حساب 14 و 19).

ح/ 14 مؤونات تقنية، ويتفرع إلى :

-حساب140: مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)؛

-حساب141: مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)؛

¹ Ministère de finances، CNC. Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances. Alger 2011 p 3.

- حساب 142: مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء).

ح/ 19 : ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:

- حساب 190 كيانات ذات صلة؛

- حساب 191 كيانات مساهمة؛

- حساب 192 كيانات أخرى.

- المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة و هي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

- المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.

ح/ 30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة "التأمين على الأضرار"؛

ح/ 31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأضرار"؛

ح/ 32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التأمين على الأشخاص"؛

ح/ 33 مؤونات على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص"؛

ح/ 38 حصة التأمين الاقتراني المسندة؛

ح/ 39 حصة إعادة التأمين المسندة.

- المجموعة الرابعة: حسابات الغير (لم تتغير ما عدا حساب 40 و 41).

ح/ 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك؛

ح/ 41 المؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحقه؛

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

- المجموعة السادسة: حسابات الأعباء (لم تتغير ما عدا حساب 60).

ح/ 60 فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات؛

- المجموعة السابعة: حسابات المنتجات (لم تتغير ما عدا حساب 70 و 71).

ح/ 70 الاشتراكات (أقساط الاشتراكات)؛

ح/ 71 الاشتراكات مؤجلة؛

المطلب الرابع: التسجيل لأهم العمليات

أولاً: تقوم شركات التأمين بتسجيل أقسط التأمين على ثلاث مراحل كالتالي¹:

1- مرحلة إثبات عملية التأمين: تتم بإمضاء العقد وينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن له

***	من ح/ أقساط صادرة للتحصيل	411
***	إلى ح/ القسط التجاري (الصافي)	7000
***	ح/ القسط التجاري (الإضافي)	7003
***	ح/ الرسم على القيمة المضافة	4451
***	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية	4671
***	ح/ طابع الحجم	4427
	إثبات عملية التأمين	

2- مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد

***	من ح/ البنك	512
	أو	أو
***	ح/ الصندوق	513
***	إلى ح/ أقساط صادرة للتحصيل	411
	تسديد القسط	

3- تحويل الحقوق لمستحقيها: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها

***	من ح/ الرسم على القيمة المضافة	4451
***	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية	4671
***	ح/ طابع الحجم	4427
***	إلى ح/ البنك	512

¹ نور الدين بعليلش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص58.

ثانياً: تسجيل التعويضات¹

عند وقوع أي حادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في اجل (48 ساعة من وقوع الحادث)، حيث يقوم الخبير بتقييم الأضرار وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة ، ويتم التسجيل كمايلي:

1-عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة:

***	***	من ح/اضرار على العمليات المباشرة	6000
***	***	ح/مصاريف ملحقة مع الأضرار	6003
***	***	إلى ح/أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة إثبات الأضرار و المصاريف(حقوق الغير)	3060

2-عملية التسوية(تسديد التعويضات) :هنا تكون المراحل التالية :

-المرحلة الأولى:مبلغ التقييم = مبلغ التسوية الواجب دفعه

***	***	من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***	***	إلى ح/ النقديات تسديد الأضرار و المصاريف على العمليات المباشرة	53

-المرحلة الثانية:مبلغ التقييم < مبلغ التسوية (في هذه الحالة نعكس قيد الإثبات بقيمة الفرق بين مبلغ التقييم ومبلغ التسوية)

***	***	من ح/أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***	***	إلى ح/أضرار على العمليات المباشرة	6000
***	***	ح/مصاريف ملحقة مع الأضرار	6003
		تحفيض مبلغ الأضرار و المصاريف للدفع	

-عملية التسديد:

***	***	من ح/أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***	***	إلى ح/ النقديات تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقة	53

¹ نور الدين بعليش، مرجع سبق ذكره ، ص62.

المرحلة الثالثة: مبلغ التقييم > مبلغ التسوية

إثبات الزيادة في مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقمة :

***	***	من ح/أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	6000
***	***	إلى ح/اضرار على العمليات المباشرة	6003
***	***	ح/مصاريف ملحقمة مع الأضرار	3060
		تخفيض مبلغ الأضرار و المصاريف للدفع	

-عملية التسديد بمبلغ التسوية :

***	***	من ح/أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***	***	إلى ح/ النقديات	53
		تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقمة	

المطلب الخامس: القوائم المالية

الفرع الأول: الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)

أولاً- مضمون الميزانية:

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين- شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية -الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التأمين، والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة¹

ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين².

ثانيا- العرض والإفصاح في الميزانية³ :

-يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول والالتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة.

¹ محمود محمود الساجي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

³ محمود محمود الساجي، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

- يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بالميزانية

- بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة¹.

ثالثاً- شكل الميزانية (قائمة المركز المالي): (أنظر الملحق رقم 01)

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):²

أولاً- مفهوم جدول حسابات النتائج:

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة.

- يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني، وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة، وذلك على النحو التالي:

- الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الاستثمارات.

- الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية.

وتعد جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق.

كما يجب الشركة التي نشأتها حساب إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك .

بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبية اللازمة، على أن

يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية³.

¹ محمد ثناء طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

² أو سرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق م،م،م، الجديد على عرض القوائم المالية" حالة جدول النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي 17-18 جانفي 2010، ص 4 .

³ محمود محمود الساجي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 18 .

ثانيا-شكل جدول حسابات النتائج: أنظر الملحق رقم (02) :

الفرع الثالث : جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

أولا- أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة:

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل المخصصات والاهتلاك والاستهلاك¹.

ثانيا- أهمية جدول تدفقات الخزينة:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء: كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على²:

-توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛

-مقابلة الالتزامات المالية الممثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات؛

-معرفة التغيرات النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة الشركة؛

-الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا.

هذا الجدول يساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة المالية وتشير السيولة إلى مدى

اقتراب الأصول والالتزامات من النقدية، واليسر يعني قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.

ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين إلى تحليل تدفقات الخزينة عند اتخاذهم لقرارات

الاستثمار في الأسهم.

وبالرغم من أنهم ينظرون إلى تدفقات الخزينة على أنها أداة هامة مكتملة وتفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة.

بسبب سوء فهم الأرباح المحاسبية التي تم إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي.

ثالثا- شكل جدول تدفقات الخزينة : أنظر الملحق رقم(03)

¹ ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 255-256.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص، 235.

الفرع الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية)¹ :

يشترط المعيار (1) أن تقدم المؤسسة في جدول تغير الأموال الخاصة ما يلي:

- بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) ؛

- السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛

- تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة، وكل بند من الدخل الشامل الآخر؛

- كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات، مبالغ الحصص المعترف؛

- كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة، ويمكن عرض أهم العناصر المكونة لجدول تغير الأموال الخاصة في الملحق رقم(4)

المطلب السادس: محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن رفع الأداء و العمل المحاسبي بهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة إلى المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

¹ قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، جويلية 2010، ص7.

الفرع الأول: المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين

جدول رقم (01-01): المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين

معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	
عرض القوائم المالية	IAS1
محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين	IAS 19
عرض الأدوات المالية	IAS 32
الاعتراف وقياس الأدوات المالية	IAS 39
عقود التأمينات	IFRS 4
المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها	IFRS 7

Source : KERVAZO Valérie, Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne,

المعيار IFRS 4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية .

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة إلى المعيار IAS 1 "عرض القوائم المالية" الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع. أما المعيار IAS 19 المتعلق بمنافع المستخدمين¹.

وفيما يخص المعايير IFRS 32 و IAS 7 و IAS 39 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية.

الفرع الثاني: المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 4²

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) هو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك

¹ KERVAZO Valérie, Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne, Mémoire d'Actuariat présenté en Novembre 2009 devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaire, UNIVERSITÉ PARIS DAUPHINE, p 15.

² نيل بولفنج، سحنون بونعجة، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول - ، جامعة حسنية بن بوعلوي بالشلف، 03 / 04 ديسمبر 2012 ، ص 17 .

لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة التأمين.

أولاً: مشروع إعداد هذا المعيار

المعيار (IFRS4) "عقود التأمين" تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، فتطبيقه يكون على مستوى كل المؤسسات التي تتاجر بعقود التأمين وتتم بطريقة تسجيلها المحاسبي (طريقة الاعتراف بهذه العقود من خلال سجلاتها المحاسبية وكيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية)، وهذا انطلاقاً من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد وهو ما يجعل هذا النوع من النشاط خاص جداً، وليس على أساس الطبيعة القانونية التي يطبقها هذا النوع من الشركات .

ولقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005 ، حيث أن مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمت من خلال مرحلتين، ففي خلال المرحلة الأولى تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية واختبارات كفاية الخصوم ومحاسبة الظل، كما أن المعايير الوطنية أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لم يسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم.

ولقد جاءت المرحلة الثانية لتمحو كل هذه التشوهات عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات أو الخصومة المرتبطة بالقيمة السوقية، ورغم أن هناك اختلاف في الرزنامة الزمنية لتطبيق المرحلة الثانية مع باقي معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لازالت قيد الإعداد، والملاءة (القدرة على السداد) الثانية (02) التي تبناها البرلمان الأوروبي، فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بين المرجعيتين، ولقد مر هذا المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة، والتي يمكن إيجازها في ما يلي¹:

ثانياً: مراحل إنجاز هذا المعيار

– 2005 :نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار IFRS4 ، وتعلق الأمر بمعيار يمثل تعديلات جد محدودة، والتي كانت تسمح بإجراء العديد من التطبيقات المحاسبية، المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي

¹ نيل بولفيج، سحنون بونعجة، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

- ماي 2007: عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، ولقد استقطبت هذه الوثيقة 162 جواب، وفي معظمها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.
- 2009: التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تجارب من خلال ستة عشرة (16) شركة تأمين (المختصة في التأمين على الحياة وغيرها، وكذا في شركات إعادة التأمين).
- 2010: إصدار مسودة الإعلان (29 جويلية 2010) التي تحوي المرحلة الثانية من هذا المعيار.
- المراحل القادمة IFRS 4: لقد حدد أخر أجل للتعليق على مسودة الإعلان في 30 نوفمبر 2010 ، كما أن النسخة النهائية لهذا المعيار التي يمكن تطبيقها ستكون في أفق 2013-2014 ، كما أن هذه النسخة الثانية من المعيار ستحوي على إجراءات تنفيذ القدرة على السداد الثانية التي تبنتها المرجعية الأوروبية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في حدود علم الباحث تم تناول الموضوع فيما يلي:

- المطلب الأول: الدراسة الأولى،** توهامي مليكة، التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011، هذه الدراسة أجريت على عدد من المؤسسات الحكومية الاقتصادية في ولاية ورقلة من خلال الاستبيان واهم نقاط الدراسة ما يلي:
- التنظيم المحاسبي يعتمد على القانون التجاري في تنظيم الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية و على استخدام عدد من الحسابات و المستندات المحاسبية المتلائمة مع طبيعة النشاط الاقتصادي في هذه المؤسسات؛
- مستوى فهم المحاسبين للتنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الحكومية هو مستوى متوسط ومقبول بالنظر إلى أنهم مهنيين وليس أكاديميون؛
- إمكانية نجاح النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير وأن يتم تجاوز مرحلة الصعوبة وذلك بالتعود عليه و الممارسة و استغلال الإمكانيات المتاحة؛
- النظام المحاسبي المالي يفيد في تنظيم المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى حد كبير لأنه ما جاء إلا للرفي بالنظام المحاسبي الجزائري وجعله مواكبا للأنظمة المحاسبية العالمية أحدا بعين الاعتبار احتياجات المؤسسة الاقتصادية؛
- التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي دور ايجابي في تحسين وضعية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مادام هذا النظام يأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات.

أهم نقاط الاختلاف في هذه الدراسة عن دراستنا ما يلي:

- عينة الدراسة: في دراستنا اخترنا المحاسبين في شركات التأمين أما هذه الدراسة فقد تم توجيه الاستبيان لمحاسبي المؤسسات الاقتصادية الحكومية؛
- مدة الدراسة: هذه الدراسة تمت في السنة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما دراستنا فقد تمت بعد ثلاث سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- إشكالية الدراسة: عاجلت هذه الدراسة إشكالية الكيفية التي تتم بها عملية التنظيم المحاسبي، أما دراستنا فقد عاجلت مدى ملائمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي.

نلاحظ أن هذه الدراسة تمت في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الحكومية وتم تعميم هذه الدراسة على باقي القطاعات، ومن خلال دراستنا نريد دراسة مدى توافق هذه الدراسة مع قطاع التأمين.

المطلب الثاني: الدراسة الثانية، نور الدين بعيليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011، تمت هذه الدراسة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة من خلال دراسة الحالة وأهم نقاط الدراسة :

- النظام المحاسبي للتأمينات مستمد من النظام المحاسبي المالي، مع وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين، تتوافق مع خصوصيات هذا النشاط؛

- لا يوجد اختلاف بين إعداد القوائم المالية لشركات التأمين مع المنشأة الأخرى، حيث أن هذه السجلات تستعمل لتسجيل البيانات المتعلقة بعمليات التأمين، وإثباتها محاسبيا من خلال القيود المحاسبية، وهي تعتبر المصدر الأساسي لمخرجات النظام المحاسبي؛

- التسجيل المحاسبي للعمليات في مؤسسات التأمين يتميز عن باقي القطاعات من حيث أسماء الحسابات أو مفهوما، وطريقة تقييدها وهذا راجع إلى طبيعة نشاط التأمين.

أهم نقاط الاختلاف في هذه الدراسة عن دراستنا ما يلي:

- عينة الدراسة: في دراستنا اخترنا المحاسبين في شركات التأمين حيث شملت خمس شركات تأمين متنوعة، أما هذه الدراسة فقد تم اختيار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة؛
- مدة الدراسة: هذه الدراسة تمت في السنة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما دراستنا فقد تمت بعد ثلاث سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- إشكالية الدراسة: عاجلت هذه الدراسة إشكالية الكيفية التي تتم بها عملية التنظيم المحاسبي، أما دراستنا فقد عاجلت مدى ملائمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي.

نلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بتنظيم المحاسبة في مؤسسات التأمين من الناحية التطبيقية، إلا أنها أهملت دور المحاسبين والموظفين في عملية تنظيم المحاسبة في هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة، لعشيبي أسامة، داري حنان، التنظيم المحاسبي و الجبائي في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2011، تمت هذه الدراسة في شركة أليانس للتأمينات من خلال دراسة الحالة واهم نقاط الدراسة :

- الدورة المحاسبية في شركات التأمين معكوسة، حيث أن الإيرادات والمتمثلة في الأقساط المحصلة تسبق النفقات و المتمثلة في التعويضات التي تدفع في حال تحقق الخطر المؤمن ضده؛
- شركات التأمين لا يمكنها تحديد النتيجة الحقيقية للدورة إلا بعد مرور سنوات وهذا راجع إلى كون التزاماتها طويلة الأمد (مدة العقود)؛
- تكوين المؤونات التقنية منها ما هو عبء على الدورة (مؤونة الضمان)، ومنها ما هو اقتطاع من نتيجة الدورة؛
- قلة التأمين ضد بعض الأخطار كالتأمين على الحياة مقابل الإقبال على أنواع الأخرى؛
- نقص الحملات الموعية بضرورة التأمين.

أهم نقاط الاختلاف في هذه الدراسة عن دراستنا ما يلي:

- عينة الدراسة: في دراستنا اخترنا المحاسبين في شركات التأمين حيث شملت خمس شركات تأمين متنوعة، أما هذه الدراسة فقد تم اختيار شركة أليانس للتأمين؛
- مدة الدراسة: هذه الدراسة تمت في السنة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما دراستنا فقد تمت بعد ثلاث سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- إشكالية الدراسة: عالجت هذه الدراسة إشكالية فيما يتمثل التنظيم المحاسبي و الجبائي في شركات التأمين، أما دراستنا فقد عالجت مدى ملائمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي.

خلاصة:

يمكن من خلال قراءة هذا الفصل فهم ولو بشكل بسيط وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين، وكذلك الدليل المحاسبي لهذه الأخيرة، وكذا المقومات أو الركائز التي يقوم عليها النظام، كما نستطيع ومن خلال تناولنا للقوائم المالية ومدونة الحسابات التي تخص شركات التأمين معرفة أسس العمليات التأمينية والاختلافات الموجودة بينها وبين المؤسسات الأخرى .

الفصل الثاني: الدراسة

الميدانية

تمهيد

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على أسلوب التحري المباشر، حيث قمنا باختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من أهم الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة في الجزائر، باستخدام الاستبيان حيث انطلقنا بعملية جمع البيانات التي تتعلق بميدان المحاسبة في قطاع التأمين بالجزائر. وستتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين الأول إعداد الاستبيان والمبحث والثاني الدراسة الإحصائية عرض، معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: إعداد الاستبيان

محاولة منا لإثراء موضوع البحث ومعرفة وقياس درجة تطابق وجهات نظر الممارسين لمهنة المحاسبة حول متطلبات التنظيم المحاسبي في شركات التأمين ، اعتمادنا على أسلوب التحري المباشر باستخدام الاستبيان الذي يعتبر من أكثر أدوات البحث شيوعاً ومن أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات، لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بموضوع البحث.

نتناول من خلال هذا المطلب عرضاً مفصلاً عن الاستبيان، والذي يعتبر قاعدة للدراسة الميدانية وهذا بعد التطرق للظروف التي تم فيها صياغته، وإعداد الأسئلة وإخضاع الاستمارة للتحكيم، إضافة إلى التطرق إلى مجتمع الدراسة والمشاكل التي واجهتنا خلال هذه الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان

انطلاقاً من محتوى وإشكالية بحثنا، وبالاعتماد على عدة مراجع (كتب، أطروحة دكتوراه مواقع أنترنت) قمنا بإعداد هذا الاستبيان في شكله الاستبيان العادي ، وخلال إعداده مر بعدة مراحل لكي يظهر في شكله الحالي.

الفرع الأول: بناء الاستبيان

الاستبيان تم تحميله على ورق A4 أعد باللغة العربية وتكون من 24 سؤال، وقبل نشره وتوزيعه خضع للتحكيم من قبل أساتذة مختصين في المحاسبة، سعياً منا للتأكد من سلامة بناء الاستمارة وخاصة من حيث:

- دقة الأسئلة؛

- مدى شمولية الأسئلة؛

-هل يمكننا من الوصول للهدف المنشود.

وكانت هذه المرحلة جد مفيدة حيث مكنتنا من الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأساتذة واتخاذ بعض الإجراءات، حيث قمنا بتعديل الأسئلة و الاستغناء عن البعض الأخر، وبعد تعديل الاستبيان وإعادة صياغته وضع الشكل النهائي (أنظر الملحق رقم 5).

الفرع الثاني: نشر وتوزيع الاستمارة

قمنا بتوزيع الاستبيان بالاعتماد على عدة طرق منها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة من الممارسين لمهنة المحاسبة في شركات التأمين؛

- الاستعانة ببعض زملاء الدراسة من نفس الدفعة.

اختلفت طريقة الحصول على الإجابات من أفراد العينة باختلاف طريقة توزيعها ونشرها وتراوحت بين:

- الحصول على الإجابات أثناء اللقاء الأول بالفرد المستجوب؛

- إعادة الاتصال بالفرد المستجوب لاستلام الإجابة؛

- الاتصال بالزملاء الذي استعنت بهم لاستلام الاستمارات.

الفرع الثالث: معالجة الاستمارة

يشمل الاستمارات التي تم ملؤها من طرف الأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة بيانات غير قابلة للاستعمال ولذا يجب أن يتم معالجتها لتصبح معلومات مفيدة قابلة للاستخدام، هذا الإطار حاولنا القيام بالمعالجة عن طريق تصنيف الاستمارات في كل مرة حسب الحاجة، ثم القيام بعملية إحصائها، وتقديمها على شكل دوائر نسبية أو أعمدة بيانية لتوضيح الفروقات، وهذا باستعمال برنامج Excel إصدار (2003 و 2007) وبرنامج spss الإصدار 16.0، تم وفي الأخير قمنا بتقديم تحليلات واستنتاجات حول هذه النتائج.

بعد تجميع الإجابات قمنا بتكسيم المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال الاستمارات المجمعة بإتباع أسلوب الترميز العددي بحيث: يرمز للخيار الأول بالعدد (1) و الخيار الثاني بالعدد (2) والخيار الثالث بالعدد (3).

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

اعتمادنا في صياغة استمارة الاستبيان على الأسئلة المغلقة والتي تحمل إجابة محددة، كي نستطيع تحديد آراء أفراد العينة حول مختلف المحاور التي يعالجها هذا الاستبيان، وتضمن الاستبيان 24 سؤال توزعت على أربعة محاور كما يلي:

- المحور الأول: يتضمن أربعة أسئلة تمثل في الأسئلة العامة التي تتضمن معلومات نوعية عن أفراد العينة؛

- المحور الثاني: يتضمن سبعة أسئلة تهتم هاته الأسئلة بمدى فهم المحاسبين للنظام المحاسبي المالي؛

- المحور الثالث: يتضمن سبعة أسئلة تهتم هاته الأسئلة مدى ملاءمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي المطبق في هذا القطاع؛

- المحور الرابع: يتضمن ستة أسئلة نستخلص من خلالها موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية ومدى إطلاعهم عليها.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

بحكم أن الاستبيان يهدف لمعرفة مدى تطبيق وجهات النظر حول متطلبات تطبيق التنظيم المحاسبي وفق

النظام المحاسبي المالي، وبحكم أن المحاسب هو المعني بتطبيق هذا النظام استهدف الاستبيان الممارسين لمهنة المحاسبة، وعليه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن فئة المحاسبين الموظفين في شركات التأمين الذين ينتمون للقطاع العام أو الخاص.

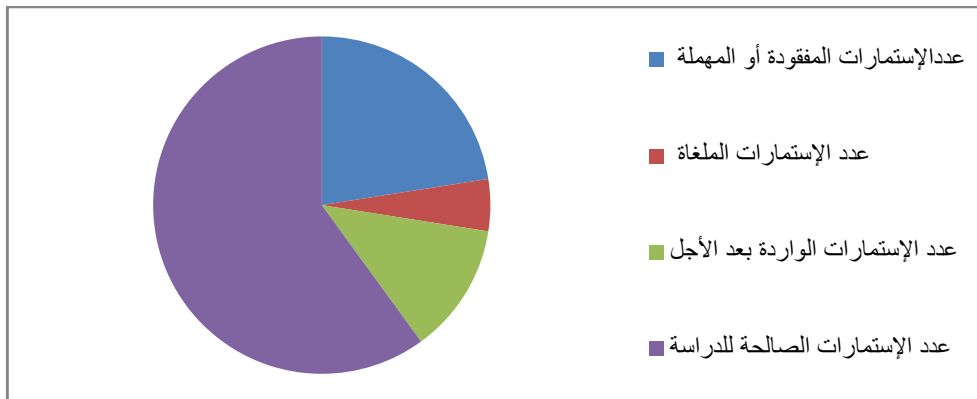
كما تم تحديد حجم العينة مسبقاً قبل توزيع أو نشر الاستبيان، قمنا بتوزيع 40 استمارة شملت الممارسين لمهنة المحاسبة، وزعت معظم الاستثمارات في ولاية ورقلة و غارداية بحكم مكان الإقامة، واعتمادنا في معظم الحالات على طريقة التسليم و الاستلام المباشر مع الاستعانة ببعض الزملاء.

جدول رقم(02-02):الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان

النسبة %	التكرار	البيان
100	40	عدد الاستثمارات الموزعة
65	26	عدد الاستثمارات المسترجعة
22,5	9	عدد الاستثمارات المفقودة أو المهملة
5	2	عدد الاستثمارات الملغاة
12,5	5	عدد الاستثمارات الواردة بعد الأجل
60	24	عدد الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على استثمارات الاستبيان.

الشكل رقم (02-01):مجموع استثمارات الاستبيان



المصدر: إعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الإجمالي للاستثمارات الموزعة قدر ب 40 استثمارة منها 26 استثمارة تم استرجاعها وهو ما يمثل نسبة 65% من حجم العينة الإجمالي، في حين قدرة الاستثمارات المفقودة أو الغير مسترجعة ب 9 استثمارات ما يمثل نسبة 22.5% رغم استفسارنا المستمر عن مصير هذه الاستثمارات، وبعد تفحصنا للاستثمارات المسترجعة تبين لنا أن 2 منها غير صالحة بسبب عدم ملء جميع الخانات، وبالتالي تم إلغائها ليصبح العدد الإجمالي للاستثمارات الصالحة للاستعمال يقدر ب 24 استثمارة أي ما يعادل نسبة 60% من إجمالي الاستثمارات المسترجعة، كما تم استبعاد 5 استثمارات بسبب استلامها بعد أجل الدراسة وشروعنا في تحليل النتائج.

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

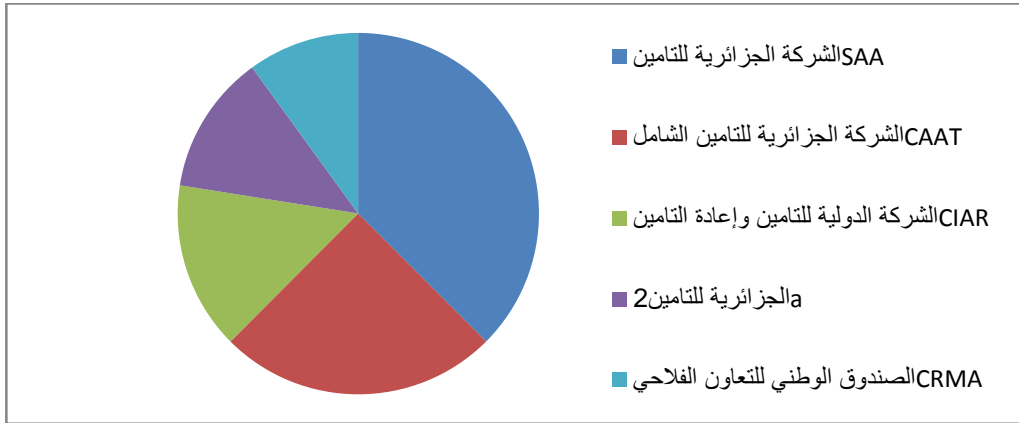
-الحدود المكانية: تم هذه الدراسة الميدانية بالبحث عن متطلبات تطبيق التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال تحديد مدى تطابق وجهات النظر لأفراد العينة التي تم حصرها في فئة المحاسبين الموظفين في شركات التأمين الذين ينتمون للقطاع العام أو الخاص في ولايتي ورقلة و غارداية بحكم تواجدها وإقامتنا، وتم توزيع الاستثمارات كما يلي:

جدول رقم (03-02): الاستثمارات الموزعة على الشركات

النسبة %	عدد الإستثمارات الموزعة	الشركة
37,5	15	الشركة الجزائرية للتأمين SAA
25	10	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT
15	6	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR
12,5	5	الجزائرية للتأمين 2 a
10	4	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA
100	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب.

الشكل رقم (02-02): توزيع استثمارات الاستبيان



المصدر: إعداد الطالب

- **الحدود الزمنية:** استمرت الدراسة الميدانية حوالي شهرين، حيث امتدت بين أبريل و ماي 2013 نظرا لضيق الوقت المخصص لإجراء البحث والصعوبات التي واجهتنا للتقرب من أفراد المجتمع ورفض الكثير منهم الإجابة عن الأسئلة؛

- **الحدود الموضوعية:** إهتمت الدراسة بالتنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تطبيقه دون سواها من المواضيع المحاسبية الأخرى.

الفرع الثالث: مشاكل الدراسة

بالرغم من أهمية الاستبيان كأداة لمعرفة مدى تطابق وجهات نظر أفراد العينة المستجوبة حول موضوع البحث، ورغم بلوغ عدد الاستثمارات المسترجعة مستوى يسمح باعتمادها للدراسة، إلا أن هذه الدراسة واجهتها العديد من المشاكل والقيود نذكر منها:

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفة، رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير بعض الاستثمارات الموزعة؛

- انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية مختلفة الأمر الذي حال دون الاتصال المباشر بهم لتوضيح أي لبس قد يكتنف أفراد العينة.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

لقد تجمع لدينا الآن كافة المعطيات الأساسية بصورة مرتبة و منظمة تسمح لنا باستخدامها كمدخلات في عمليات المعالجة و التحليل، و ذلك باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة، و تنتهي عمليات المعالجة و التحليل بإعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها من خلال تأويلها على ضوء التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

على هذا الأساس سوف نقوم في هذا المبحث بمعالجة و تحليل المعطيات التي سبق لنا جمعها من الميدان، نستهلها باستعراض خصائص العينة التي أحضعتها للدراسة، ثم نقوم بتقديم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المطلب الأول: خصائص العينة

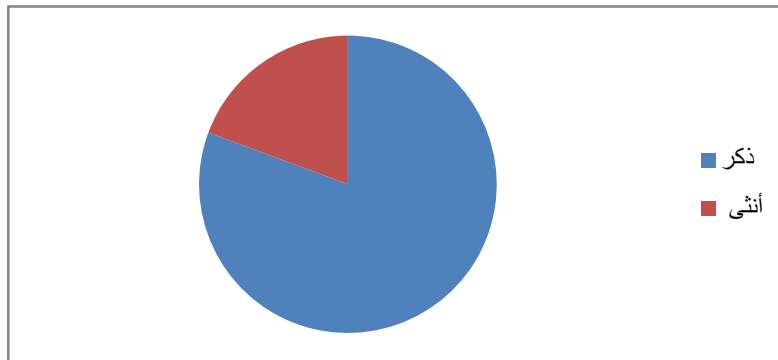
1-الجنس:

جدول رقم (04-02):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	20	83,33
أنثى	4	16,66
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(03-02):تمثيل أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: إعداد الطالب

يوضح لنا الجدول رقم 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، فنلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 83.33 % وهو ما يعادل 20 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث 16.66 % أي 4 أنثى.

تؤكد هذه النسب على أن غالبية ممتهني مهنة المحاسبة هم من الذكور ، مقابل عزوف العنصر النسوية عن الاهتمام بامتهان المحاسبة ما يمكن إرجاعه ربما إلى صعوبات أداء هذه المهنة والى العادات المجتمعية.

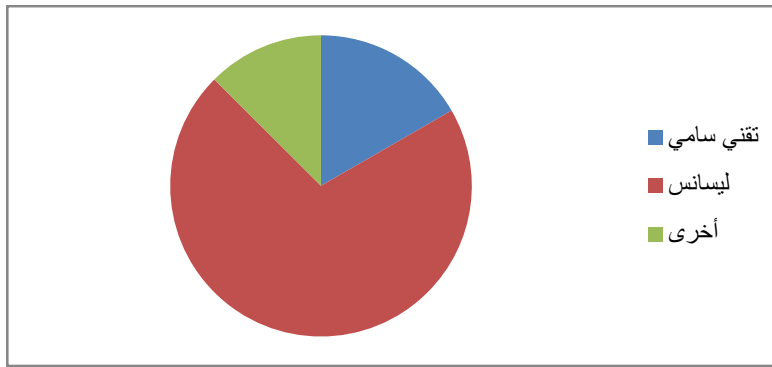
2-الشهادة العلمية: كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة وفق الشهادات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (05-02): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

النسبة %	التكرار	الشهادة العلمية
16,66	4	تقني سامي
70,83	17	ليسانس
12,5	3	أخرى
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (04-02): تمثيل أفراد العينة حسب الشهادة العلمية



المصدر: إعداد الطالب

يوضح لنا الجدول رقم 4 الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة ، فكانت نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس 70.83 %، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة تقني سامي 16.66 % ، نسبة الحاصلين على الشهادات الأخرى 12.5 %، الملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على شهادة الليسانس كونهم يمثلون شريحة كبيرة تغطي الوظائف في شركات التأمين.

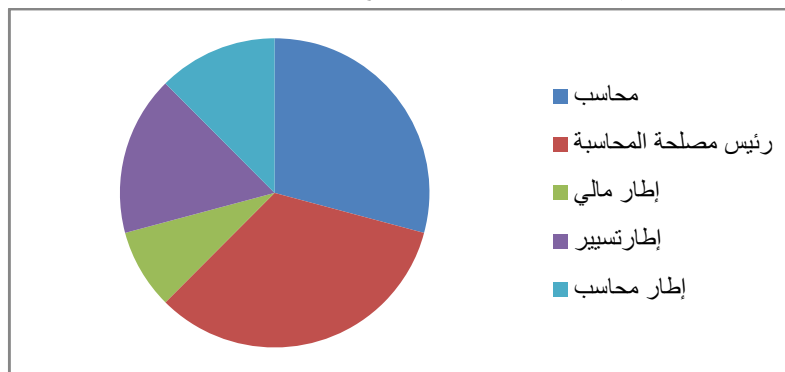
3- المهنة:

جدول رقم (02-06): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

النسبة %	التكرار	المهنة
29,16	7	محاسب
33,33	8	رئيس مصلحة المحاسبة
8,33	2	إطار مالي
16,66	4	إطار تسيير
12,5	3	إطار محاسب
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب.

الشكل رقم (02-05) تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المهنة



المصدر: إعداد الطالب.

يوضح لنا الجدول رقم 05 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المشغولة ، فكانت نسبة

المحاسبين 29.16 % ، وبالنسبة لرئيس مصلحة المحاسبة 33.33 %، نسبة إطار مالي

8.33 %، بينما بلغت إطار تسيير 16.66%

الملاحظ أن النسبة الكبيرة كانت بين المحاسبين و رئيس مصلحة المحاسبة فقد كانت النسبة الإجمالية

تقدر بـ 62.5 %، فهي الفئة الأكثر ملاءمة بالنسبة لموضوع مذكرتنا.

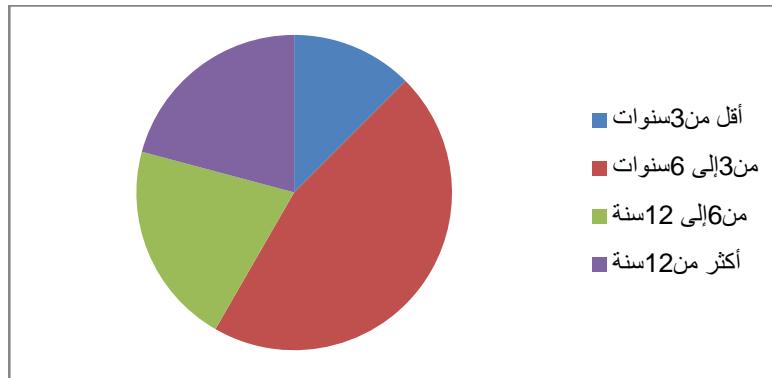
4-الخبرة المهنية:

جدول رقم (07-02): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	الخبرة المهنية
12,5	3	أقل من 3 سنوات
45,83	11	من 3 إلى 6 سنوات
20,83	5	من 6 إلى 12 سنة
20,83	5	أكثر من 12 سنة
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (06-02): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر: إعداد الطالب

يوضح لنا الجدول رقم 07 توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة

لديهم ، فنجد أن :

- نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 3 سنوات يمثلون 12.5 %، وهي تشكل أقل نسبة كونها تتضمن فئة قليلة الخبرة، باعتبار دخولهم المهنة بعد سنة 2010 وهي السنة التي طبق فيها النظام المحاسبي المالي؛

- أما نسبة الأفراد الذين تمتد خبرتهم المهنية بين 3 إلى 6 سنوات فقد عرفت أكبر نسبة بـ 45.83 %، وهي فئة مهمة كونها استخدمت المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي بنفس المدة؛

- والفئة الأخرى هي التي بين 6 إلى 12 سنة بلغ نسبتهم 20.83 %، وهي فئة تتميز بالخبرة كونها مارست المهنة مدة تسمح لهم بتجاوز كل العقبات؛

- أما الفئة الأخيرة هم الذين لديهم خبرة أكثر من 12 سنة، وهذه الفئة تمثل 20.83% فليدهم خبرة كبيرة في مجال المحاسبة.

المطلب الثاني: مستوى فهم المحاسبين للمحاسبة

في هذا الجزء سوف نقوم بدراسة وتحليل المحور الثاني من الاستبيان والذي يرتبط بمجموعة الأسئلة من 01 إلى 07 ، وتهتم هذه الأسئلة باستطلاع آراء المحاسبين حول الإصلاحات المحاسبية الراهنة التي نجح عنها تبني النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى قناعتهم وفهمهم لهذا النظام.

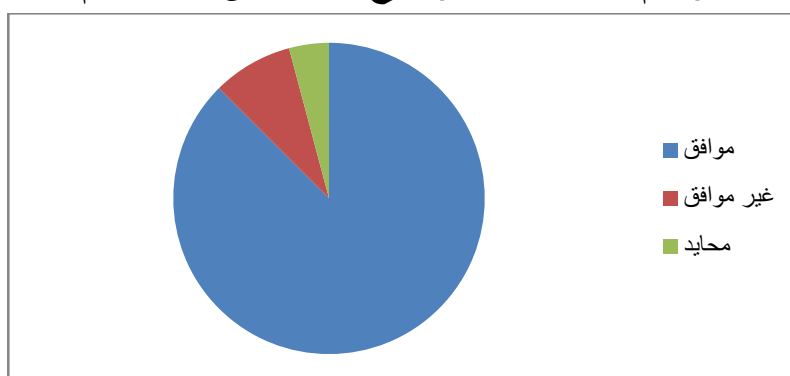
السؤال الأول: إن النظام المحاسبي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني.

جدول رقم (08-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 01

السؤال الأول	التكرار	النسبة %
موافق	21	87,5
غير موافق	2	8,33
محايد	1	4,16
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (07-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 01



المصدر: إعداد الطالب

بعدها قمنا بدراسة الإجابات وجدنا أن عدد الإجابات التي ترى بأن النظام المحاسبي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني تقدر بـ 87,5%، في حين نجد 8,33% من الإجابات ترى العكس (أي أن النظام المحاسبي المالي لا يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الوطني)، بينما امتنع 4,16% عن الإجابة.

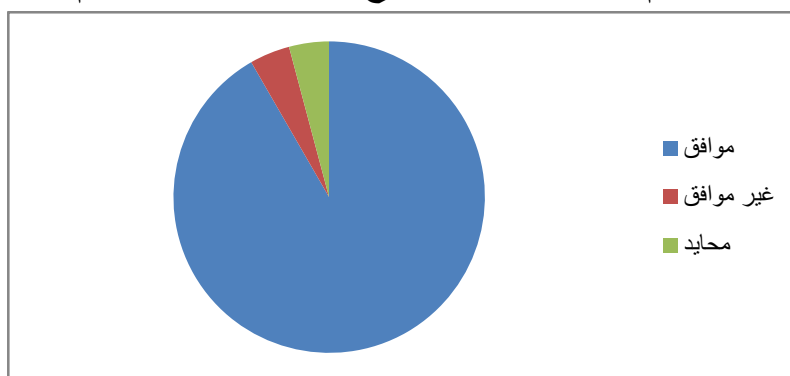
السؤال الثاني: التغييرات التي طرأت على الممارسة المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا.

جدول رقم (09-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 02

السؤال الثاني	التكرار	النسبة %
موافق	22	91,66
غير موافق	1	4,16
محايد	1	4,16
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (08-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 02



المصدر: إعداد الطالب

أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالسؤال الثاني حول التغييرات التي طرأت على الممارسة المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا ، أن نسبة 91,66% من المستجوبين ترى أن هذه التغييرات هامة جدا ، في حين نسبة 4,16% ترى أن التغييرات غير هامة، وامتنع عن الإجابة ما نسبته 4,16%.

وعليه يمكن أن نلاحظ أن هناك إجماع شبه كلي على أهمية التغييرات المحاسبية التي طرأت على الممارسة المحاسبية.

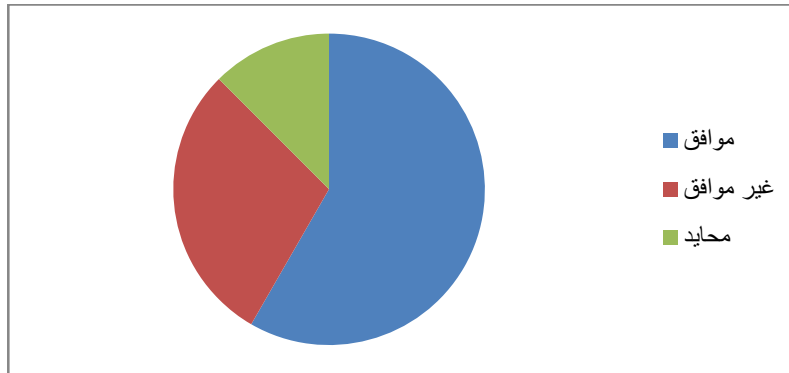
السؤال الثالث: لم تواجهك مشاكل في فهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (10-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 03

النسبة %	التكرار	السؤال الثالث
58,33	14	موافق
29,16	7	غير موافق
12,5	3	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (09-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 03



المصدر: إعداد الطالب

تبين لنا من خلال الإجابة على السؤال الثالث أن ما نسبته 58,33% لم تواجههم مشاكل في تطبيق النظام المحاسب المالي، بينما واجه ما نسبته 29,16% مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وامتنع 12,5% عن الإجابة.

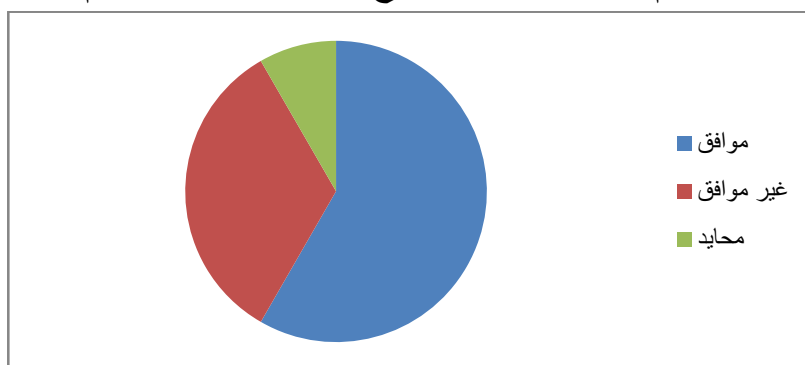
السؤال الرابع: المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني.

جدول رقم (11-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 04

السؤال الرابع	التكرار	النسبة %
موافق	14	58,33
غير موافق	8	33,33
محايد	2	8,33
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (10-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 04



المصدر: إعداد الطالب

لاحظنا من خلال الإجابة على السؤال الرابع أن 58,33% يرون أن النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني، ويرى 33,33% العكس (أي أن النظام المحاسبي المالي أكثر تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني)، وامتنع 8,33% عن الإجابة.

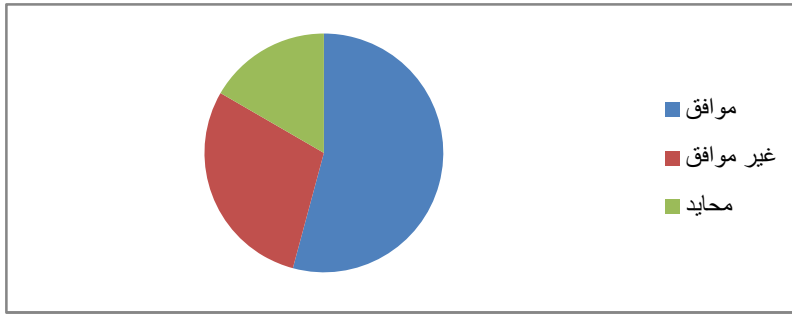
السؤال الخامس: المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين.

جدول رقم (12-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 05

السؤال الخامس	التكرار	النسبة %
موافق	13	54,16
غير موافق	7	29,16
محايد	4	16,66
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(11-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 05



المصدر: إعداد الطالب

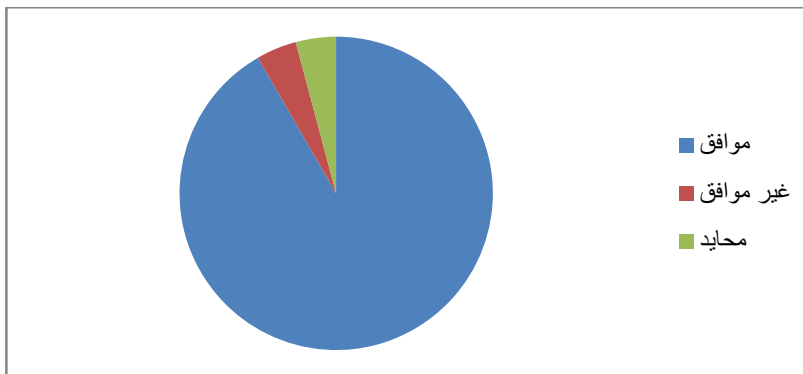
السؤال السادس: الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

جدول رقم(13-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 06

السؤال السادس	التكرار	النسبة %
موافق	22	91,66
غير موافق	1	4,16
محايد	1	4,16
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(12-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 06



المصدر: إعداد الطالب

أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالسؤال السادس حول ضرورة الإصلاحات المحاسبية، أن نسبة 91,66% من المستجوبين ترى أن هذه الإصلاحات ضرورية جدا لمواكبة التحولات الاقتصادية، في حين نسبة 4,16% ترى أن الإصلاحات غير ضرورية، وعليه يمكن أن نلاحظ أن هناك إجماع شبه كلي على ضرورة الإصلاحات المحاسبية الراهنة لمواكبة التحولات الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

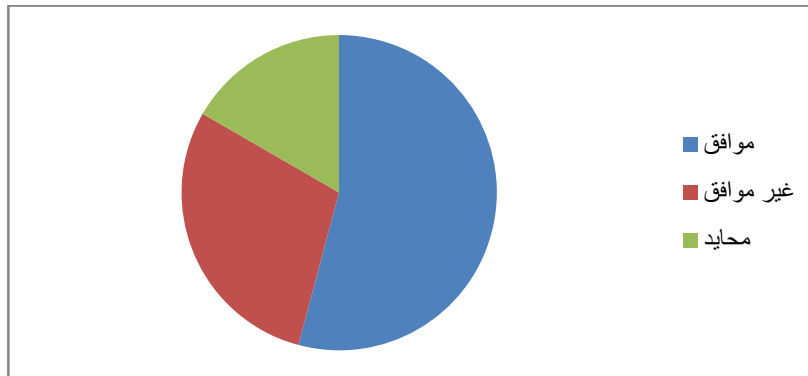
السؤال السابع: تابعت دورات تكوين عن النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (14-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 07

النسبة %	التكرار	السؤال السابع
54,16	13	موافق
29,16	7	غير موافق
16,66	4	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

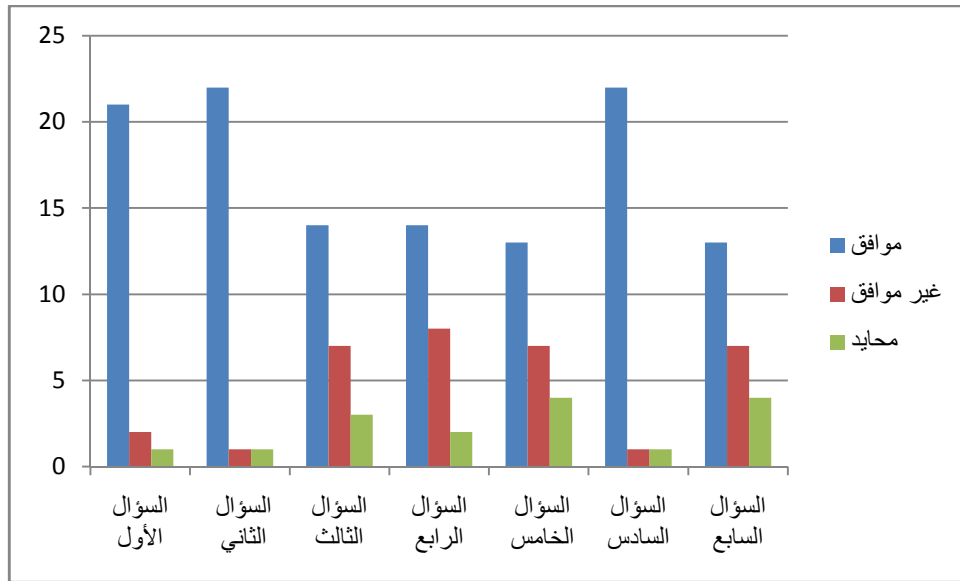
الشكل رقم (13-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 07



المصدر: إعداد الطالب

أظهرت إجابات المشاركين على السؤال الثالث أن نسبة 54,16% منهم تابع دورات تكوينية، في حين لم تتابع ما نسبة 29,16% دورات تكوينية عن النظام المحاسبي المالي إلا أننا لم ندخل في تفاصيل مكان التكوين ومدته لأنها بلا شك تختلف من مستجوب إلى آخر، بينما امتنع 16,66% عن الإجابة.

الشكل رقم (14-02): نتائج الإجابة على المحور الثاني



المصدر: إعداد الطالب

من الملاحظ في الشكل رقم 14 ومن خلال الإجابة على أسئلة المحور الثاني أن الاتجاه العام للإجابة كان موافق، مما يساعد على تحليل الفرضية الأولى إيجابياً.

المطلب الثالث: ملاءمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي

في هذا الجزء سوف نقوم بدراسة وتحليل المحور الثاني من الاستبيان والذي يرتبط بمجموعة الأسئلة من 01 إلى 07، وتتم هذه الأسئلة باستطلاع آراء المحاسبين حول مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

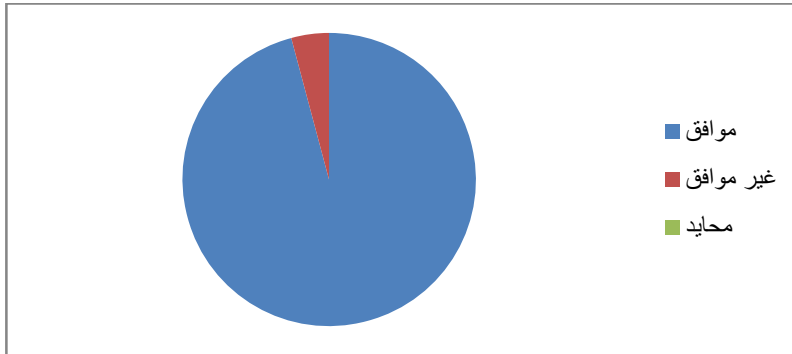
السؤال الأول: يعتمد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية و الدفاتر المحاسبية كمقومات أساسية له.

جدول رقم (15-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 01

السؤال الأول	التكرار	النسبة %
موافق	23	95,83
غير موافق	1	4,16
محايد	0	0
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(15-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 01



المصدر: إعداد الطالب

بالنسبة للسؤال الأول يعتبر غالبية المستجوبين بنسبة تقدر ب 95,83% من إجمالي المشاركين أن التنظيم المحاسب يعتمد على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية و الدفاتر المحاسبية كمقومات أساسية له، في حين ترى نسبة 4,16% عكس ذلك.

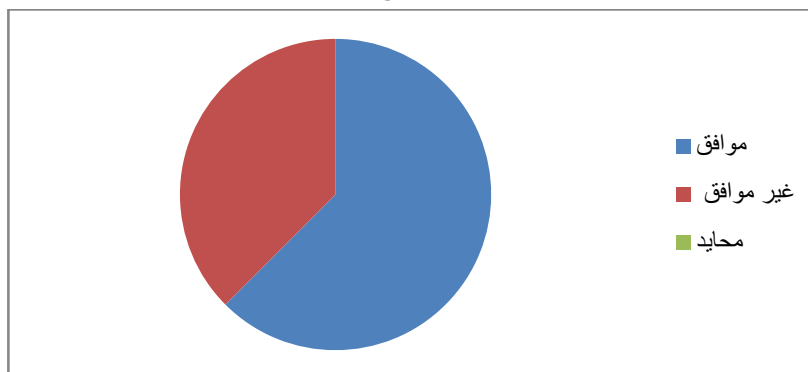
السؤال الثاني: يعود الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية

جدول رقم(16-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 02

السؤال الثاني	التكرار	النسبة %
موافق	15	62,5
غير موافق	9	37,5
محايد	0	0
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(16-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 02



المصدر: إعداد الطالب

اختلفت آراء المستجوبين حول السؤال الثاني حيث تعتقد نسبة 62,5% أن الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي يعود إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية، في حين ترى نسبة 37,5% أن الإخلاف لا يعود إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية.

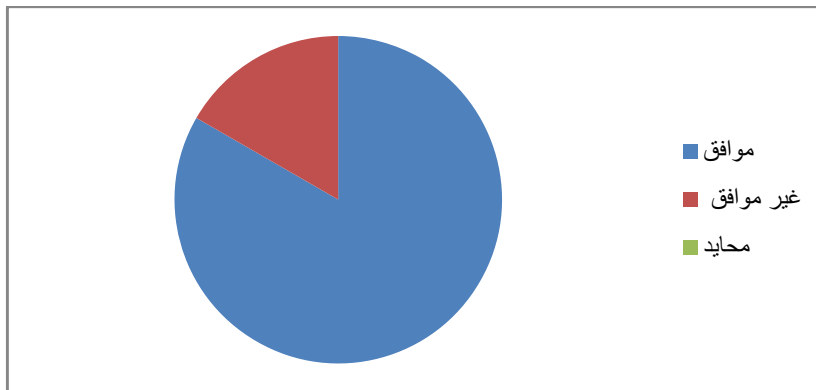
السؤال الثالث: هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن باقي القطاعات

جدول رقم (17-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 03

السؤال الثالث	التكرار	النسبة %
موافق	20	83,33
غير موافق	4	16,66
محايد	0	0
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (17-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 03.



المصدر: إعداد الطالب

فيما يخص السؤال الثالث فإن أغلب المستجوبين ما يعادل 83,33% يرون أن التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين يختلف عن باقي القطاعات الأخرى ، بينما يرى 16,66% العكس (أي أن التنظيم المحاسبي لا يختلف عن باقي القطاعات).

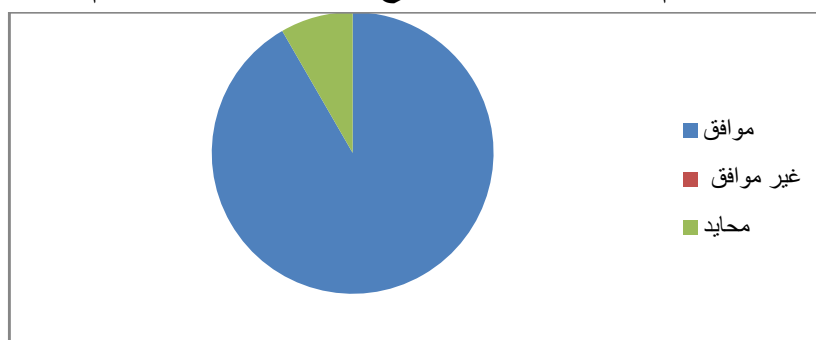
السؤال الرابع: تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي

جدول رقم (18-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 04

السؤال الرابع	التكرار	النسبة %
موافق	22	91,66
غير موافق	0	0
محايد	2	8,33
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (18-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 04



المصدر: إعداد الطالب

أجمع كل المستجوبين على السؤال الرابع بـ 91,66% أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي، بينما امتنع عن الإجابة 8,33% .

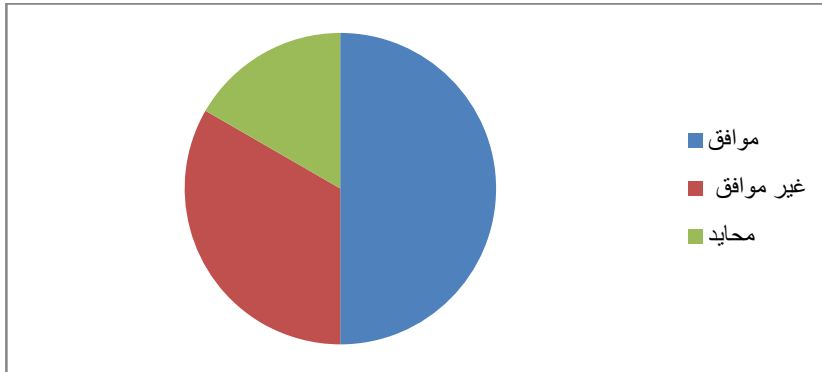
السؤال الخامس: يعتبر الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين.

جدول رقم (19-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 05

السؤال الخامس	التكرار	النسبة %
موافق	12	50
غير موافق	8	33,33
محايد	4	16,6
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(19-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 05



المصدر: إعداد الطالب

فيما يخص السؤال الخامس فإن نصف المستجوبين مايعادل 50% يرون أن الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين ، بينما يرى 33,33% العكس(أي أن الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي غير كافي)، وامتنع 16,66 % عن الإجابة.

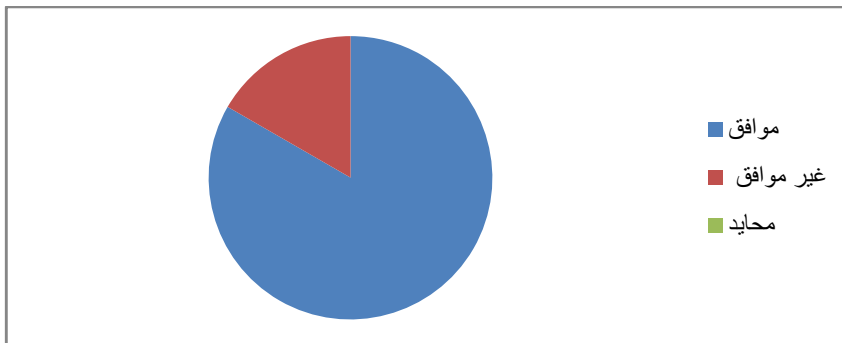
السؤال السادس: يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في قطع التأمين

جدول رقم(20-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 06

السؤال السادس	التكرار	النسبة %
موافق	20	83,33
غير موافق	4	16,66
محايد	0	0
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(20-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 06



المصدر: إعداد الطالب

كانت الإجابة على السؤال السادس بـ 83,33% يرون أن النظام المحاسبي المالي يفيد في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين، بينما 16,66% يرون العكس (أي أن النظام المحاسبي المالي لا يفيد في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين).

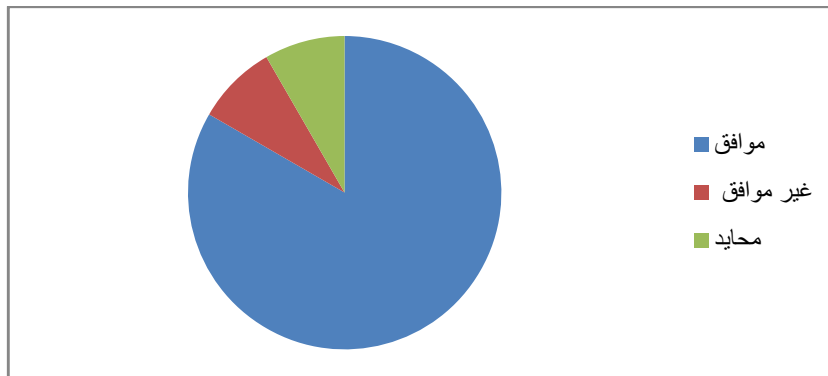
السؤال السابع: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين جيد وفعال

جدول رقم (21-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 07

النسبة %	التكرار	السؤال السابع
83,33	20	موافق
8,33	2	غير موافق
8,33	2	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

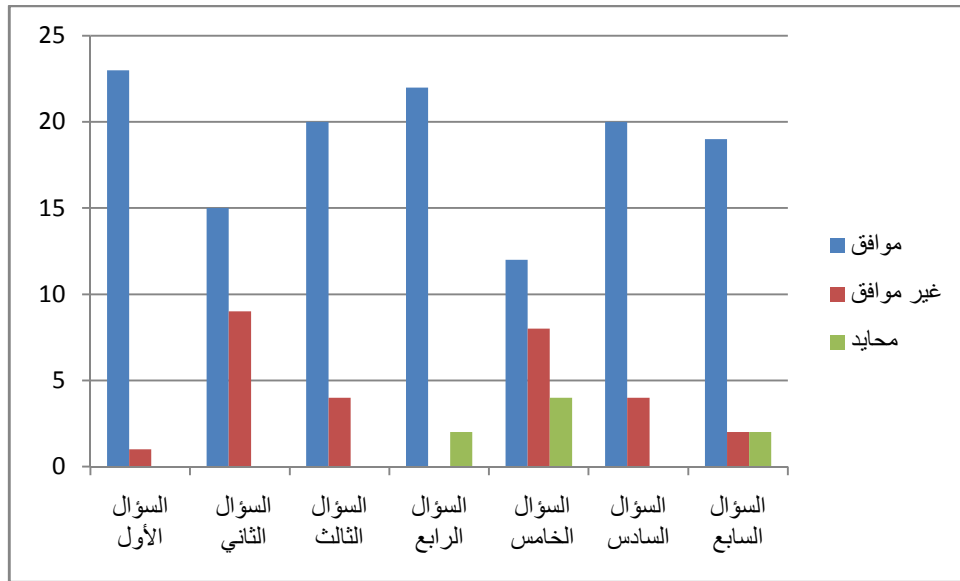
الشكل رقم (21-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 07



المصدر: إعداد الطالب

فيما يخص الإجابة على السؤال السابع فإن أغلب المستجوبين 83,33% يرون أن التنظيم المحاسبي في شركات التأمين جيد وفعال، بينما 8,33% يرون العكس (أي أن التنظيم المحاسبي غير فعال) ، وامتنع 8,33% الإجابة.

الشكل رقم(22-02): تمثيل نتائج الإجابة على المحور الثالث



المصدر: إعداد الطالب

التعليق على الشكل 22: يمثل هذا الجدول نتائج الإجابة على المحور الثالث، حيث نلاحظ من خلاله أن أغلب المستجوبين أجاب بموافق، وهذا سيساعدنا في تحليل الفرضية الثانية.

المطلب الرابع: موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية

في هذا الجزء سوف نقوم بدراسة وتحليل المحور الثالث من الاستبيان والذي يرتبط بمجموعة الأسئلة من 01 إلى 06، وتتم هذه الأسئلة باستطلاع موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية.

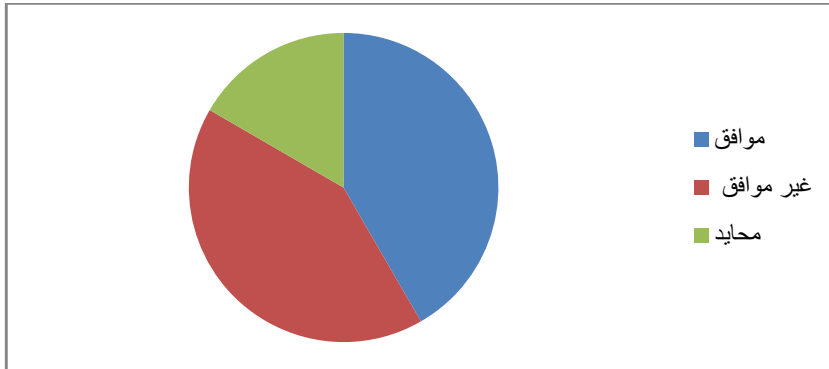
السؤال الأول: تقوم بالإطلاع على معايير المحاسبة الدولية

جدول رقم(22-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 01

النسبة %	التكرار	السؤال الأول
41,66	10	موافق
41,66	10	غير موافق
16,66	4	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (02-23): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 01



المصدر: إعداد الطالب

وجدنا أن نسبة المستجوبين المطلعين على المعايير المحاسبية الدولية تقدر بـ 41.66%، أما نسبة 41.66% من أفراد العينة غير مطلعين على المعايير المحاسبية الدولية وهذا لأنهم يمارسون أعمالهم كموظفين في شركات التأمين ولا يعطون أهمية للمعايير المحاسبية الدولية، وامتنع 16,66% عن الإجابة.

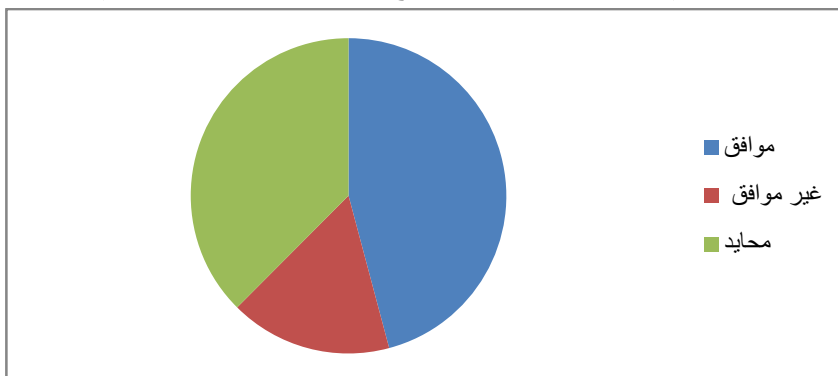
السؤال الثاني: هناك معيار محاسبي خاص بعقود التأمين

جدول رقم (02-23): نتائج الإجابة على السؤال رقم 02

السؤال الثاني	التكرار	النسبة %
موافق	11	45,83
غير موافق	4	16,66
محايد	9	37,5
المجموع	24	100

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (02-24): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 02



المصدر: إعداد الطالب

نلاحظ من السؤال الثاني أن الذين لديهم علم بوجود معيار محاسبي خاص بعقود التأمين بلغت نسبتهم 45,83% ، أما الذين ليس لهم علم بوجود معيار محاسبي خاص بعقود التأمين فبلغ نسبتهم 16,66% وهذا راجع ربما لعدم الإطلاع على المعايير، بينما امتنع عن الإجابة 37,5% .

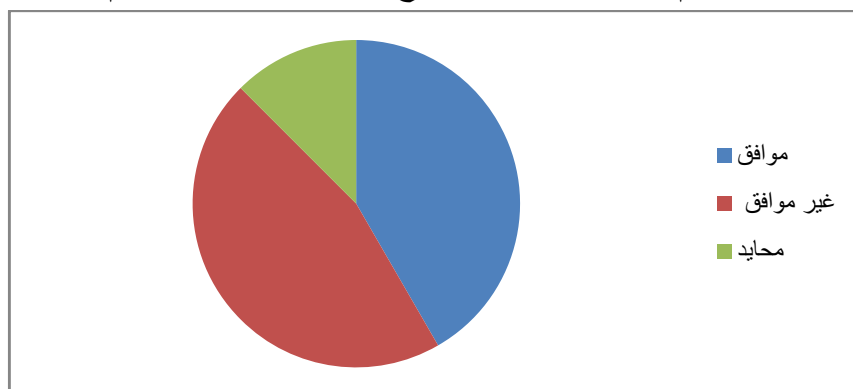
السؤال الثالث: المحاسبة في شركات التأمين ليس لها تأثير مباشر بالمعايير المحاسبية الدولية

جدول رقم(24-02): نتائج الإجابة على السؤال رقم 03

النسبة %	التكرار	السؤال الثالث
41,66	10	موافق
45,83	11	غير موافق
12,5	3	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(25-02): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 03



المصدر: إعداد الطالب

تقارب الإجابة على هذا السؤال بخصوص التأثير بالمعايير المحاسبية الدولية، حيث ما بلغ نسبته 41,66% ترى بأن التأثير مباشر ، ويرى 45,83% أن التأثير غير مباشر ، وامتنع 12,5% عن الإجابة.

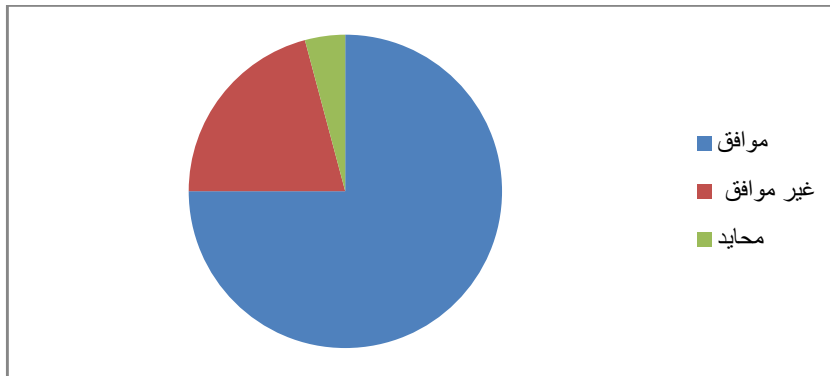
السؤال الرابع: لا يمكن لشركات التأمين المنافسة دوليا دون اعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية

جدول رقم(02-25): نتائج الإجابة على السؤال رقم 04

النسبة %	التكرار	السؤال الرابع
75	18	موافق
20,83	5	غير موافق
4,16	1	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم(02-26): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 04



المصدر: إعداد الطالب

من خلال الإجابة على السؤال الرابع نلاحظ أن 75% من المستجوبين يرون بضرورة الاعتماد على المعايير المحاسبية من أجل المنافسة دولياً، ويرى 20,83% أن المعايير المحاسبية غير ضرورية، وامتنع 4.16% عن الإجابة.

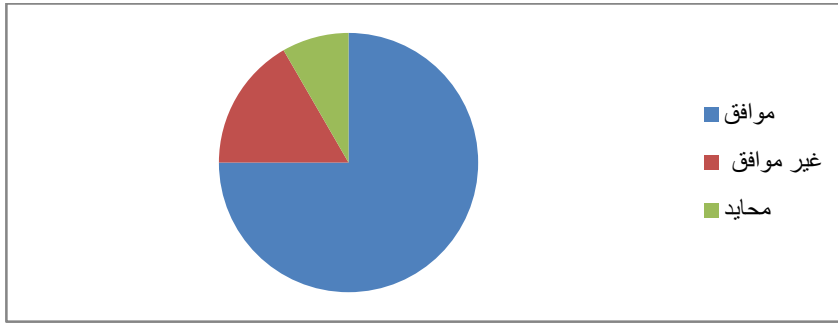
السؤال الخامس: تطبيق المعايير المحاسبة الدولية يساعد في تحقيق التوافق الدولي

جدول رقم(02-26): نتائج الإجابة على السؤال رقم 06

النسبة %	التكرار	السؤال الخامس
75	18	موافق
16,66	4	غير موافق
8,33	2	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

الشكل رقم (02-27): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 05



المصدر: إعداد الطالب

في هذا السؤال أجاب ما نسبته 75% أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد في تحقيق التوافق الدولي، وأجاب 16,66% العكس (أي أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لا يساعد في تحقيق التوافق الدولي)، وامتنع 8,33% عن الإجابة.

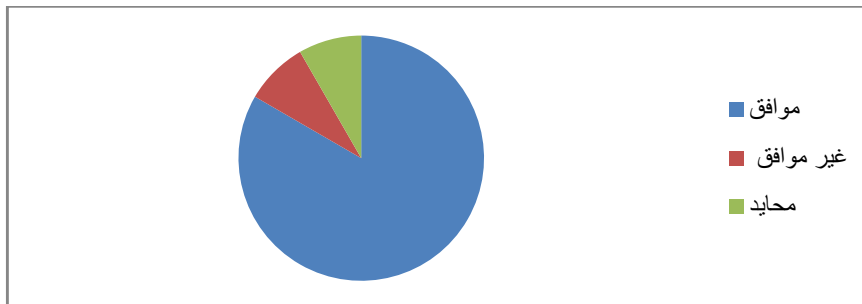
السؤال السادس: اعتماد وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر، قد يكون إيجابي للممارسة المحاسبية

جدول رقم (02-27): نتائج الإجابة على السؤال رقم 06

النسبة %	التكرار	السؤال السادس
83,33	20	موافق
8,33	2	غير موافق
8,33	2	محايد
100	24	المجموع

المصدر: إعداد الطالب

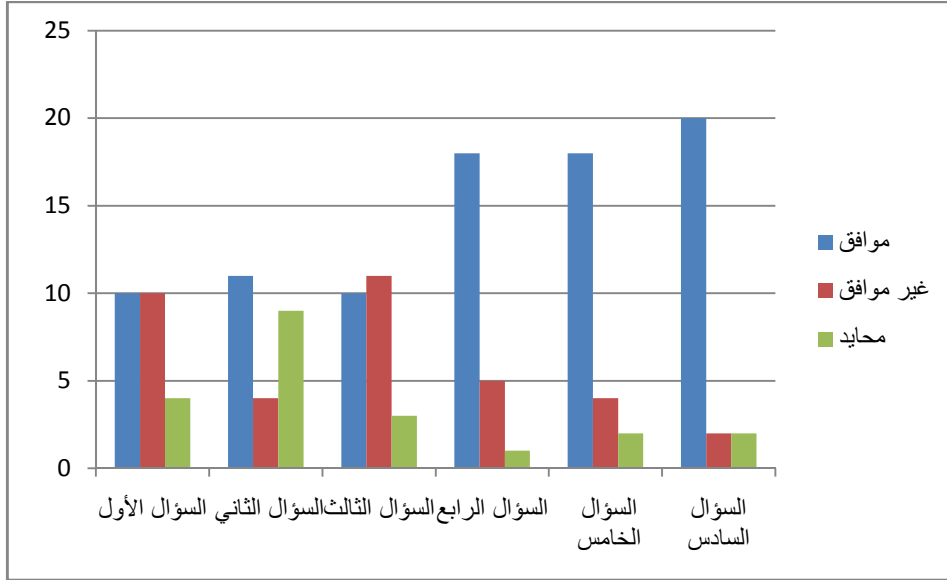
الشكل رقم (02-28): تمثيل نتائج الإجابة على السؤال رقم 06



المصدر: إعداد الطالب

في هذا السؤال أجاب ما نسبته 83,33% أن اعتماد و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر ،قد يكون إيجابي للممارسة المحاسبية، وأجاب 8,33% العكس (أي أن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر قد لا يكون إيجابي للممارسة المحاسبية)، وامتنع 8,33% عن الإجابة.

الشكل رقم(29-02): تمثيل نتائج الإجابة على المحور الرابع



المصدر: إعداد الطالب

التعليق على الشكل 29: من الملاحظ من الشكل أن الإجابات على هذا المحور ،كانت متقاربة في الثلاث أسئلة الأولى، بينما الأسئلة الباقية فقد تم الإجابة عليها بموافق بأغلبية كبيرة، وهو ما يعكس موقف المحاسبين من المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الخامس: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان

الفرع الأول: مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

من أجل قياس مستوى فهم أفراد العينة مدى فهمهم للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، قمنا بتوجيه سبعة أسئلة في المحور الأول من الاستبيان، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات: موافق، محايد، غير موافق.

سنتعرف فيما يلي على الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص كل سؤال من الأسئلة السبعة الموجهة إليهم وهذا اعتمادا على مقياس ليكارت الثلاثي الذي يحدد النسب كما يلي:

جدول رقم(28-02):يوضح قيم مقياس ليكارت الثلاثي

الاتجاه العام	متوسط الإجابات
غير موافق	من 1 إلى 1.66
محايد	من 1.67 إلى 2.33
موافق	من 2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات مقدمة في الإحصاء الوصفي

إذا افترضنا أن الإجابة بغير موافق يرمز لها بالرقم 1، والإجابة بمحايد يرمز لها بالرقم 2، والإجابة بموافق يرمز لها بالرقم 3، فإنه بإمكاننا مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة على كل سؤال بمقياس ليكارت السابق، مما يسمح بتقدير الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص فهمهم للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم(29-02):يوضح مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي
موافق	0.588	2.79	1- إن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني
موافق	0.448	2.88	2- التغييرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا
محايد	0.908	2.29	3- لم تواجهك مشاكل في فهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي

محاييد	0.944	2.25	4- المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني
محاييد	0.897	2.25	5- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين
موافق	0.448	2.88	6- الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية
محاييد	0.897	2.25	7- تابعت دورات تكوين عن النظام المحاسبي المالي
موافق	0.371	2.53	مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات نتائج تحليل الاستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية

الفرع الثاني: مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي لنشاط التأمين

لقياس مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي لنشاط التأمين، قمنا بتوجيه سبعة أسئلة على أفراد العينة، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات: موافق، محايد، غير موافق.

بنفس المنهجية المتبعة في المحور السابق الخاص بمستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، إذا افترضنا أن الإجابة بغير موافق يرمز لها بالرقم 1، والإجابة بمحايد يرمز لها بالرقم 2، والإجابة بموافق يرمز لها بالرقم 3، وباستخدام بمقياس ليكارت الثلاثي، مما يسمح بتقدير الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي لنشاط التأمين، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (30-02) يوضح مدى ملاءمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي لنشاط التأمين
موافق	0.408	2.92	1- يعتمد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي و الدورة المحاسبية كمقومات أساسية له
محايد	0.989	2.25	2- يعود الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية
موافق	0.761	2.67	3- هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن باقي القطاعات
موافق	0.282	2.92	4- تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي
محايد	0.917	2.17	5- يعتبر الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين
موافق	0.761	2.67	6- يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين
موافق	0.608	2.75	7- التنظيم المحاسبي في شركات التأمين جيد وفعال
موافق	0.292	2.51	مدى ملاءمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات نتائج تحليل الإستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية

الفرع الثالث: موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية

من أجل قياس موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية، قمنا بتوجيه ستة أسئلة على أفراد العينة، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات: موافق، محايد، غير موافق.

ستتبع نفس المنهجية المتبعة في المحورين السابقين لتحديد الاتجاه العام لإفراد العينة بخصوص موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (31-02) موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية

موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- هل تقوم بالإطلاع على معايير المحاسبة الدولية	2	0.933	محايد
2- هنالك معيار محاسبي دولي خاص بعقود التأمين	2.29	0.751	محايد
3- المحاسبة في شركات التأمين ليس لها تأثير مباشر بالمعايير المحاسبية الدولية	1.96	0.955	محايد
4- لا يمكن لشركات التأمين المنافسة دوليا دون اعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية	2.54	0.833	موافق
5- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساعد في تحقيق التوافق الدولي	2.58	0.776	موافق
6- اعتماد وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر، قد يكون ايجابيا للممارسة المحاسبية	2.75	0.608	موافق
موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية	2.34	0.356	موافق

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات نتائج تحليل الاستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية

أولاً-التحليل:

- نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين هو اتجاه موافق، ومنه نقول أن مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي هو مستوى جيد؛
- نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي لنشاط التأمين هو اتجاه موافقة بنسبة 71 % منهم ، ومنه نقول أن أغلبية أفراد العينة المالي يرون أن التنظيم المحاسبي يتلاءم مع شركات التأمين؛
- نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية هو اتجاه موافق، ومنه نقول أن أغلبية أفراد العينة لديهم فكرة عن المعايير المحاسبية.

ثانياً-التفسير:

- نفسر هذا المستوى الجيد لفهم للنظام المحاسبي المالي بأن أفراد العينة الذين توجهنا إليهم مهنيين رغم أغلبية منهم بنسبة 70.83 % حاصلين على شهادة الليسانس، وأن أغلبهم بنسبة 62 % منهم لا تقل رتبهم الوظيفية في مجال مهنة المحاسبة عن محاسب أو رئيس مصلحة المحاسبة، وأن أغليبتهم بنسبة 87.5% لا تقل خبرتهم عن ثلاث سنوات، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي مر على تطبيقه ثلاثة سنوات؛
- يعتبر هذا الاتجاه من المحاسبين طبيعياً ماداموا يرون أن التنظيم المحاسبي يتلائم مع طبيعة نشاط التأمين؛
- نفسر هذا الاتجاه لإفراد العينة بأن للمحاسبين لديهم فكرة عن المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً-الاستنتاج:

- نستنتج أن مستوى فهم أفراد العينة في ولايتي ورقلة و غارداية للنظام المحاسبي المالي، هو مستوى جيد بسبب مرور ثلاث سنوات على تطبيقه في شركات التأمين، ويرجع ذلك إلى عامل الخبرة؛
- نستنتج أن التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي يتلاءم مع شركات التأمين، ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- نستنتج أن المحاسبين العاملين في قطاع التأمين لديهم إطلاع متوسط عن المعايير المحاسبية الدولية، مما يدل أن للمحاسبين القدرة على معرفة ما يحدث في المجال المحاسبي من مستجدات.

خلاصة:

من خلال تطرقنا لهذا الفصل التطبيقي و الذي خصصناه للدراسة التحليلية ،من خلال الاستبيان الموجه للأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة في قطاع التأمين ، حاولنا اختبار صحة الفرضيات وذلك من مجموعة الأسئلة المطروحة، وسيتمكن القارئ ولو بشكل بسيط من التعرف على التنظيم المحاسبي في شركات التأمين .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع التنظيم المحاسبي لشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى ملاءمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، وما مدى فهم المحاسبين للمعايير المحاسبية الدولية، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، انطلاقاً من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

حيث حظي قطاع التأمين باهتمام أولته الدولة إياه وكان من نتائجه إصدار العديد من التشريعات الكفيلة بتنظيم ورقابة كافة الأنشطة التأمينية ونظراً لخصوصية القطاع التأميني فقد وجدت بعض الاختلافات بين النظام المحاسبي في شركات التأمين والمؤسسات الأخرى وكذا الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والمخطط المحاسبي للتأمينات من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به.

نتائج الدراسة

أهم ما توصلنا له من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع هذه الطبيعة للاقتصاد الوطني، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرها الجزائر والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الخصوصية وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛

- يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة أو القطاعات الأخرى ولعل من أهم وأبرز ذلك خصوصية الحسابات أي هناك حسابات خاصة بهذا الأخير؛

- مستوى فهم المحاسبين للنظام المحاسبي المالي في قطاع التأمين مستوى مقبول؛

- يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين؛

- للتنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي دور إيجابي في تحسين وضعية المؤسسة؛

- ساعد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في شركات التأمين.

إختبار الفرضيات

من خلال طريقة معالجتنا للموضوع والتي اعتمدنا خلالها على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية

بالاعتماد على الاستبيان، توصلنا أثناء اختبارنا للفروض إلى ما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى المتضمن أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة محاسبية كافية تسهل عليهم أداء مهامهم حيث تبين صحة الفرضية وذلك لأنه يتعين على كل محاسب بشركات التأمين يجب أن تكون لديه ثقافة محاسبية خاصة بقطاع التأمين؛

- أما الفرضية الثانية المتعلقة بأن التنظيم المحاسبي يتلاءم مع طبيعة نشاط التأمين، فقد تبين صحة هذه الفرضية لان النظام المحاسبي المالي ما جاء إلا للرقى بالتنظيم المحاسبي وجعله مواكبا للأنظمة المحاسبية الدولية أخذا بعن الاعتبار احتياجات شركات التأمين؛

- أما بخصوص الفرضية الثالثة أن المحاسبين ليس لديهم أي فكرة عن المعايير المحاسبية الدولية لأنهم مهنيين وليسو أكاديميين ، فقد تم إثبات عدم صحة هذه الفرضية، حيث توصلنا أن لديهم معرفة متوسطة بالمعايير المحاسبية الدولية.

التوصيات و الاقتراحات

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبناء على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية ونتائج

التحليل الإحصائي للاستبيان، يمكن أن نخرج بجملة من التوصيات وهي:

- إنشاء مراكز خاصة وذلك قصد تكوين إطارات متخصصة في محاسبة التأمين؛

-أهم ما يجب التكفل به هم العمال في مجال المحاسبة بمختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم، كما يجب التركيز قدر الإمكان على النوعية مع اعتماد إستراتيجية التكوين طويل المدى لترسيخ الثقافات والممارسات المحاسبية الجديدة المسندة إلى الممارسات المحاسبية الدولية؛

- تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض

الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية؛

- الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي للمساعدة على عملية التنظيم المحاسبي، بعد اختبارها وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها، لما توفرها هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد؛
- إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقاً من تحسين مستوى برامج التعليم، وإدخال منظومة التعليم والتكوين المحاسبي وفق المحاسبة القطاعية.

أفاق البحث في الموضوع

تناولنا في هذه المذكرة التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، ونقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلاً والتي نراها مكتملة لهذا البحث:

- أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شركات التأمين؛
- تطوير نظم الرقابة الداخلية كأداة فاعلة لضبط العمليات المحاسبية والمالية في مؤسسات التأمين؛
- مدى التزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، 2003.
2. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 .
3. محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006 .
4. محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين و البنوك التجارية، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007.

ثانيا: البحوث الجامعية

1. قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، جويلية 2010.
2. لعشيي أسامة، داري حنان، التنظيم المحاسبي و الجبائي، مذكرة ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
3. نور الدين بعليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010-2011.

ثالثا: التظاهرات العلمية (المؤتمرات و الملتقيات و الأيام العلمية)

1. أو سرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق ن،م،م، الجديد على عرض القوائم المالية" حالة جدول النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي 17-18 جانفي 2010 .
2. نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول- ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 03 / 04 ديسمبر 2012 .

رابعا: الوثائق

1. الشركة الجزائرية للتأمينات (saa)، النظام المحاسبي للتأمينات، مديرية المحاسبة و المالية ، الجزائر، 2012.

خامسا:القرارات و المراسيم

1.وزارة المالية، القانون رقم 11/ 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 الجزائر.

2.وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين.

ب- قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

أولا: الرسائل و الأطروحات

1–Valérie KERVAZO, **Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne**, Mémoire d'Actuariat présenté en Novembre 2009 devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaire, UNIVERSITÉ PARIS DAUPHINE.

ثانيا:القوانين والمراسيم

2– ministère de finances. CNC, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances. Alger 2011.

الملاحق

الملحق رقم (01) : حصيد السنة المالية المقفلة في

صافي N-1	صافي N	إهلاك الرصيد	إجمالي N	ملاحظة	الأصل المالي
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي أصول ثابتة معنوية أصول ثابتة عينية أراضي مباني أصول ثابتة مادية أخرى أصول ثابتة ممنوح امتيازها أصول ثابتة الجاري إنجازها أصول ثابتة مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة أخرى سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مؤونات فنية لعمليات التأمين حصة التامين الافتراضي المستندة حصة إعادة التامين المستندة حسابات دائنة واستخدامات مماثلة المتنازل، المؤمنون، وسطاء التأمين المدينون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات ومشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

حصيلة السنة المالية المغلقة في.....

صافي N-1	صافي N	إهلاك الرصيد	إجمالي N	ملاحظة	الخصوم المالية
					<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس المال تم إصداره</p> <p>رأس المال مكتتب غير مدفوع</p> <p>علاوة واحتياطات (احتياطات مدمجة)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة</p> <p>النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى / الترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة</p> <p>حصة ذوي الأقلية</p>
					المجموع
					<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات تقنية</p> <p>مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p>
					مجموع الخصوم غير الجارية 2
					الخصوم الجارية
					<p>أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين</p> <p>مؤونات فنية لعمليات التأمين</p> <p>عمليات مباشرة</p> <p>الموافقات</p> <p>ديون وموارد وحسابات ملحقة</p> <p>المتنازل له والحسابات الملحقة</p>

					مؤمنين، وسطاء التأمين دائنون ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
					مجموع الخصوم الجارية 3
					مجموع عام للخصوم

Source: ministère des finances. CNC ; avis n°89.ibèL, Algérie, 2011, p78.

الملحق رقم (02) : جدول حساب النتيجة (حسب الطبيعة)

السنة المالية	السنة المالية	ملاحظة	البيان
			<p>أقساط مكتبية على العمليات المباشرة</p> <p>أقساط مقبولة</p> <p>أقساط مكتبية مؤجلة</p> <p>أقساط مقبولة مؤجلة</p> <p>أقساط مقبولة مؤجلة</p> <p>أقساط مكتبية للسنة</p> <p>خدمات (مطالبات) على العمليات المباشرة</p> <p>خدمات (مطالبات) بالموافقة</p> <p>خدمات (مطالبات) السنة</p> <p>عمولات مقبولة لإعادة التأمين</p> <p>عمولات مدفوعة لإعادة التأمين</p> <p>عمولات إعادة التأمين</p> <p>عمولات مدفوعة</p> <p>إعانات الاستغلال لنشاط التأمين</p> <p>1- هامش التأمين الصافي</p> <p>الخدمات والاستهلاك الأخرى</p> <p>أعباء المستخدمين</p> <p>الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة</p> <p>الإنتاج المثبت</p> <p>المنتجات التشغيلية الأخرى</p> <p>مخصصات الاهتلاك، المؤونات وحسائر القيمة</p> <p>الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات</p> <p>2- النتيجة التشغيلية</p> <p>المنتجات المالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p>3- النتيجة المالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة 2</p> <p>الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة (حول النتائج العادية</p> <p>مجموع منتجات الأنشطة العادية</p>

			<p>مجموع أعباء الأنشطة العادية</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>العناصر غير العادية - المنتجات) يطلب بيا</p> <p>6- النتيجة غير العادية</p> <p>7- النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية</p> <p>منها : حصة ذوي الأقلية</p> <p>حصة المجمع</p> <p>8- النتيجة الصافية للمجموع المدمج</p>
--	--	--	---

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص30.

الملحق رقم : (03) جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

من الفترة.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة عن نشاط التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين المبالغ المدفوعة للدولة والهيئات المختلفة الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تسيّبات عينية أو معنوية المسحوبات عن عمليات التنازل عن تسيّبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن الت و صيفات التالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التعويضات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			أموال تغير الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر :وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

من الفترة.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) ل: الاهتلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المؤونات التقنية (الحوادث والاشتراكات) تغير الحقوق / المستأمن، و سطاء التأمين والمتنازلين تغير الديون / المستأمن، و سطاء التأمين والمتنازلين نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات من اقتناء تبيئات تحصيلات التنازل عن التبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج) الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر المعاملات الأجنبية
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

الملحق رقم : (04) جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوات الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
التغيرات في السياسة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
التغيرات في السياسة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر :وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

الملحق رقم: (05) استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر للطالب: مسعود شطبية

بعنوان: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي

سيدي، سيدي:

في إطار تحضيري لمذكرة الماستر ، أرجو منكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارة، وهذا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين في مجال المحاسبة بشركات التأمين .

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح وتحليل موضوع البحث ، نرجو منكم التعاون معنا وملئ جميع بيانات هذا الاستبيان بدقة وموضوعية، مما سيسهل علينا انجاز وتقييم موضوع الدراسة بشكل أفضل،
علما بأن: معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث.

ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

تقبلوا سيدي ... سيدي فائق التقدير والاحترام.

أولاً: معلومات عامة

نرجو منكم وضع علامة (X) في المكان المناسب

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- الشهادات العلمية: تقني سامي ليسانس ماجستير ماستر أخرى
- 3- المهنة: محاسب رئيس مصلحة المحاسبة إطار محاسب إطار مالي إطار تسيير
- 4- الخبرة: أقل من 3 سنوات من 3 إلى 6 سنوات من 6 إلى 12 سنة أكثر من 12 سنة

ثانياً: مستوى فهم المحاسبين للمحاسبة

محايد	غير موافق	موافق	البيان
			1- إن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الوطني
			2- التغيرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي هامة جدا
			3- لم تواجهك مشاكل في فهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي
			4- المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي أقل تعقيدا من المخطط المحاسبي الوطني
			5- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تلي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين
			6- الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضروري لمواكبة التحولات الاقتصادية
			7- تابعت دورات تكوين على النظام المحاسبي المالي

ثالثا:مدى ملاءمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي

محايد	غير موافق	موافق	البيان
			1- يعتمد التنظيم المحاسبي على القيد المحاسبي والدورة المحاسبية والدفاتر المحاسبية كمقومات أساسية له
			2- يعود الاختلاف في طرق التنظيم المحاسبي إلى طبيعة الدفاتر المحاسبية
			3- هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي في قطاع التأمين عن باقي القطاعات
			4- تطبيق النظام المحاسبي المالي ساعد على عملية التنظيم المحاسبي
			5- يعتبر الجانب المخصص للتنظيم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كاف ومقبول لتحقيق تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين
			6- يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين
			7- التنظيم المحاسبي في شركات التأمين جيد وفعال

رابعا:موقف المحاسبين من معايير المحاسبة الدولية

محايد	غير موافق	موافق	البيان
			1- هل تقوم بالإطلاع على معايير المحاسبة الدولية
			2- هنالك معيار محاسبي دولي خاص بعقود التأمين
			3- المحاسبة في شركات التأمين ليس لها تأثير مباشر بالمعايير المحاسبية الدولية
			4- لا يمكن لشركات التأمين المنافسة دوليا دون اعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية
			5- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساعد في تحقيق التوافق الدولي
			6- اعتماد وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر، قد يكون ايجابيا للممارسة المحاسبية